جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي:.....

عمل المرأة و تأثيره على الاستقرار الأسري

(دراسة ميدانية بكلية الحقوق و العلوم السياسية)

جامعة الجلفة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع التربوي

إعداد الطالبة: حميدات مديحة

إشراف الأستاذ: عزوز محمد

الموسم الجامعي:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر و عرفان

الحمد الله الذي نفتتح بحمد الكلام و الحمد الله الذي

حمد أفضل ما جرت به الأقلام الحمد لله نور بكاتبه القلوب

و انزله في أوجز لفظ و اعجز أسلوب فأحيت ببلاغته البلغاء و ابكت

فصحاته الخطباء و أعجزت حكمة الحكماء

و صلي لله و سلم على خاتم الأنبياء و المرسلين

و انطلاقا من قول الرسول الله صلى الله عليه و سلم

" و من صنع إليكم معروفا فتكافؤه فإن لم تجدوا ما تكافؤه

به فادعوا له حتى تروا انكم كافأتموه "

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر و الثناء الخالص

إلى الأستاذ المحترم عزوز محمد الذي لم يبخل علينا بالمعلومات و النصائح

الكافية طيلة مسيرتنا الدراسية و لم يتخلى عنا بأبسط شيء مما كنا نطلبه

منه

كما أتقدم إلى كافة أساتذة الكلية و خاصة الأستاذ جلود رشيد و الأستاذ

حميدات الميسوم و الأستاذ جنيدي محمد و الأستاذ علوط نعاس و كل من

قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

كما اتقدم بالشكر إلى كل من علمني و لو كلمة واحدة من بداية مشواري

الدراسي

إهداء

بسم الله الذي هدانا و لولاه ما كنا نهتدي و صلي الله و سلم على الهادي

الحبيب خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي ثمرة جهدي و تعب مشواري و عملي هذا إلى منبع الحنان و العطف

إلى رمز المحبة و العطاء إلى من لا يمكن أن يوفي أجرهما أو يرد جميلهما

مهما طالة الأعمار أمي و أبي أطال الله في عمرهما

إلى من سعدت برفقتهم صديقاتي

إلى كل الأهل و الأقارب

المحتويات

المقدمة : ..... أ

الباب الأول: الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة

1.الإشكالية: 3

الأسئلة الفرعية: 5

2. الفرضيات: 5

3. أسباب اختيار الموضوع: 6

4.أهداف اختيار الموضوع: 6

5. أهمية الدراسة: 7

6.منهج البحث: 7

7.تحديد مفاهيم : 7

8. الدراسات السابقة: 9

9.المقاربة السوسيولوجية 11

9. صعوبات الدراسة: 12

الفصل الثاني: المرأة العاملة

تمهيد: 16

1-تعريف المرأة العاملة: 17

3-التطور التاريخي لعمل المرأة: 17

4.المرأة العربية والعمل: 23

5.تطور عمل المرأة في الجزائري: 25

6. مجالات عمل المرأة في المجتمع الجزائري: 27

5-عمل المرأة في القانون الجزائري: 28

7.وضعية المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثة: 30

7.1. المرأة الجزائرية ودورها في المجتمع الجزائري الحديث: 31

7.2.المكانة الاجتماعية للمرأة في إطار قانون الأسرة الجزائري: 33

8-دوافع خروج المرأة إلى العمل 38

10.إسهامات المرأة المختلفة: 45

11.الوضعية التعليمية للمرأة الجزائرية: 48

12. أثر وانعكاسات خروج المرأة إلى ميدان العمل: 49

خلاصة الفصل الثاني: 52

الفصل الثالث: الاستقرار الاسري

تمهيد: 56

أولا:الأسرة المستقرة: 56

ثانيا: العائلة أو الأسرة الفرعية (الانتقالية) 57

ثالثا .العائلة غير المستقرة 57

1.مظاهر الاستقرار الأسري: 58

2-عوامل الاستقرار الأسري: 60

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الرابع: منهجية البحث

1/ مجالات الدراسة: 66

2/ أدوات الدراسة : 66

3- المنهج المعتمد في الدراسة: 68

4- أدوات جمع البيانات: 69

الفصل الخامس: تحليل نتائج الاستمارة

تمهيد 73

المحور الأول: البيانات الشخصية 74

المحور الثاني :الخاص بالفرضية الأولى القائلة بوجود تأثير لعمل المرأة على رعاية الأبناء 80

نتيجة الفرضية الأولى: 90

المحور الثالث :الخاص بالفرضية الثانية القائلة بوجود تأثير لعمل المرأة على انجاز مهامها الأسرية 90

نتيجة الفرضية الثانية: 97

مناقشة النتائج: 98

الاستنتاج العام: 100

الخاتمة: 93

قائمة المراجع 97

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح سن العاملات	74
02	يوضح خبرة العاملات	74
03	يضح عدد الأطفال	75
04	يوضح مكان عمل المبحوثات	75
05	يوضح مكان الإقامة	76
06	يوضح نوع الوظيفة	76
07	يوضح احتياج العمل للوقت	77
0	يوضح إجبار العمل في أخذ الأولاد لدار الحضانة	77
09	يوضح إجبار أخذ الأولاد إلى مكان العمل	78
10	يوضح الرغبة في اخذ العطل لرعاية الأطفال	78
11	يوضح مشكل تربية الأبناء في الوقت الحاضر	79
12	يوضح التعزيز المادي في إرضاء الأبناء	79
13	يوضح لنا مساعدة الأمهات العاملات لأولادهن مع نوع الوظيفة	80
14	يوضح مساعدة الزوج للزوجة وعدد الأولاد	81
15	يوضح الرغبة في اخذ العطل لرعاية الأولاد مع مكان الإقامة	82
16	يوضح إشكالية تربية الأولاد في الوقت الحاضر مع خبرة العاملات مهامها الأسرية	83

17	يوضح وجود الوقت لترتيب البيت	84
18	يوضح كيفية قضاء عطلة الأسبوع	84
19	يوضح استطاعة الزوجة العاملة في تلبية حاجيات لزوجها وأولادها	85
20	يوضح وجود الوقت للمرأة العاملة	85
21	يوضح طلب الأكل السريع مع نوع الإقامة	86
22	يوضح كيفية قضاء عطلة نهاية الأسبوع مع مكان العمل	86
23	يوضح وجود الوقت للترفيه مع عدد الأولاد	87

المقدمة

المقدمة :

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل في العصر الحديث أصبح ظاهرة منتشرة عبر العالم ، هذه الظاهرة تستدعي الانتباه و الاهتمام ، فالمرأة باعتبارها نصف المجتمع و مربية النصف الآخر يعد وضعها الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو خارجها ذا أهمية بالغة خاصة في العصر الذي يوصف بأنه عصر المرأة إن التطور الكبير الذي حصل في المجتمعات الحديثة مس بشكل كبير مكانة و وظيفة المرأة بحيث حصلت على قسط وافر من حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و هذا من خلال استفادتها من فرص التعليم و التكوين ، كما أن التغييرات التي حدثت في البنية الاقتصادية للمجتمعات سمحت للمرأة بالمشاركة بشكل مكثف في الحياة المنتجة في كل القطاعات، مع العلم أن هذه المشاركة قد أثرت في حياة المرأة بنحو عميق ، فبعد أن كانت تقوم بمسؤوليات الأسرة وحدها وجدت نفسها مضطرة للقيام بوظيفتين واحدة على مستوى الأسرة و الأخرى على مستوى المؤسسة.

ولهذا فقد أجريت أبحاث عدة سعت إلى محاولة إيجاد طريقة ناجحة لمساعدتها حتى تتمكن من التوفيق بين حياتها الأسرية و حياتها المهنية.

شهدت هذه الأبحاث تضاربا بين مؤيد لعمل المرأة خارج نطاق الأسرة حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه المؤيد أن عمل المرأة و خاصة الأم العاملة جاء ليقدم للأسرة خدمة هائلة حين تعقدت الأمور المادية.

لكن أبحاث أصحاب الرأي المخالف سخطت على الزوجة العاملة، و ترى مشاركتها الواسعة في الحياة الاقتصادية قد أضرت بالأسرة و بالتالي ساءت للعلاقات الأسرية.

هذا بالنسبة للمرأة في العالم الغربي، أما في الجزائر و التي تعد من بلدان العالم المتخلف اقتصاديا و الذي يتميز بضعف مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للأمة

مقدمة

رغم الآفاق الواعدة فإن الوضع يحتاج للدارسة وفقا لظروفها الخاصة، فكل مجتمع له خصائصه الذاتية و طريقته في علاج مشكلاته وفقا لظروفه الخاصة في تحقيق طموح أفراده المختلفة، و على هذا الأساس كانت دراستنا هذه التي حاولنا من خلالها التركيز على قضية خروج الزوجة للعمل و أثر ذلك على العلاقات الأسرية مع محاولة معرفة دور الأسرة في مساعدة الزوجة لتخطي مشكلة التضارب بين العمل الخارجي و العمل داخل فضاء الأسرة.

وقد تناولت الدراسة إطار نظري و اطار تطبيقي الإطار النظري احتوى الفصل الاول تطرقنا إلى إشكالية الموضوع ثم إلى فرضياته والأسباب التي دفعت بنا إلى اختياره والأهداف المرجوة من القيام به كما تعرضنا إلى المفاهيم الإجرائية لمتغيرات الدراسة كما تعرضنا إلى عدة دراسات سابقة حول موضوع عمل المرأة عربية أو أجنبية.

أما الإطار التطبيقي فتضمن الفصل الثاني جانب منهجي أين تطرقنا إلى ذكر نوع المنهج مع إجراءاته ونتائجه ثم وصف عينة هذه الدراسة ومكان إجرائه وذلك بذكر مجالات البحث كما تضمن الإطار التطبيقي جانب ميداني تم عرض فيه نتائج الدراسة التعليق على هذه النتائج بالإضافة إلى مناقشتها على ضوء فرضيات البحث لنصل في الأخير إلى تعليق العام حول النتائج وختمنا بحثنا هذا بتوصيات خاصة برعاية المرأة العاملة حتى تتمكن من القيام بكلى الدورين الأسري والمهني

الباب الأول
الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول
الجانب المنهجي للدراسة

عناصر الفصل الأول:

1- الإشكالية
2- فرضية الدراسة
3- أسباب اختيار الموضوع
4- أهداف الدراسة
5- أهمية الدراسة
6- المنهج المتبع
7- تحديد المفاهيم
8- الدراسات السابقة
9- صعوبات الدراسة

1.الإشكالية:

في العصر الحديث أصبح خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة منتشرة عبر العالم وهذا ما يستدعي الانتباه والاهتمام، واعتبار المرأة نصف المجتمع ومربية النصف الآخر يعد وصفها الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو خارجها ذا أهمية بالغة خاصة في العصر الذي يوصف بعصر المرأة حيث تعمل هاته الأخيرة دائما أيا كان موقعها ولكن يختلف هذا العمل باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها فالمرأة في الريف و المرأة في المدينة تتشابهان من حيث مساهمتهما في الإنعاش الاقتصادي لأسرتهما وللوطن، ولكن لكل منهما طريقتها الخاصة والمميزة.

ولقد أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل والمساواة بالرجل والحصول على أجر نظير هذا العمل وبالتالي المشاركة الايجابية في ميزانية الأسرة وفي دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوطن فالتغيرات الاجتماعية والتقنية قد أتاحت للمرأة أن تقوم بدور فعال في جميع مجالات العمل حيث أظهرت كفاءة عالية ويرجع ذلك إلى زيادة الاهتمام بتعليم المرأة و إعطائها فرصة مساوية للرجل.

وتشير الدراسات التاريخية أن هناك أراء عدة كانت تقف حائلاً أمام تعليم المرأة ولقد كان للحركات الإصلاحية دور هام في تنشيط الفكر الديني والاجتماعي وقد حُظيت المرأة في هذا النشاط الإصلاحي باهتمام بالغ وهذا لدورها الهام في الأسرة والمجتمع.

وقد انقسم المصلحون إلى ثلاثة فئات في قضية تعليم ا المرأة

الفئة الأولى :تعتبر الفئة الأكثر حرصاً على بقائها رهينة البيت بدعوى المحافظة على العادات والشرف والأصول التي خلفها الآباء والأجداد.

الفئة الثانية :تدعو إلى التحرر من رقابة القيود التي تحرمها من نور العلم والمشاركة العلمية والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات داخل الأسرة وخارجها

الفئة الثالثة :هذه الفئة معتدلة إذ تؤكد على تعليم ا المرأة ومحو سحابة الجهل على عقلها حتى تتمكن من مسؤولياتها العظيمة في تربية الأجيال الصاعدة التي تعتمد عليها الشعوب في تحرير الوطن وتدبر البلاد[1] .

ومن هذه الفئة في الشرق العربي جمال الدين الأفغاني، عبد الرحمان الكواكبي وفي المغرب العربي الشيخ عبد الحميد ابن بأديس والشيخ الفاضل بن عاشور وقد أجمعت هذه الفئة من المصلحين على أن وضع ا المرأة يمكن أن يكون مؤثر لتقدم المجتمع أو تخلفه ووضع المرأة مرتبط لقدرتها الاجتماعية وقدرتها الاجتماعية منوطة بتعليمها لأن التعليم هو الوسيلة القادرة على تغيير قدرتها وتأهيلها للحياة الجديدة.

وعلى غرار ما يحدث في المجتمعات العالمية من خروج المرأة للعمل فلقد شهد المجتمع الجزائري هو الآخر بعد الاستقلال هذه الظاهرة ويرجع إلى التطور الذي شهدته البلاد ففي جميع القطاعات ولقد ترتب عن خروج المرأة للعمل نتائج كثيرة تمثلت في اتساع نطاق أدوارها الاجتماعية بعد اضطلاعها بمسؤولياتها التي كانت من قبل من مسؤوليات الرجل.

فكثير ما تجد المرأة نفسها أمام مطالب واختيارات في غاية الصعوبة من جهة ما ينتظره البيت منها والذي يصعب عليها تحقيقه نظراً لعملها الخارجي ومن جهة ما ترغب هي في تحقيقه لذاتها ويصعب عليها تحقيقه نظرا لوضعها كزوجة ولديها أسرة بحاجة لرعايتها وتواجدها المُلِح فتجد المرأة نفسها في مفترق الطرق بين هذا وذلك فرغم التغيرات التي حدثت في مركز المرأة من جراء التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية إلاّ أنّ هذا لم يكن في صالحها.

وبهذا أصبحت المرأة العاملة تقوم بوظيفة مزدوجة ومن هنا كان الدور المزدوج للأم يمثل أحد المكونات الأساسية في صراع الدور لدى المرأة العاملة حيث تمتد أثار هذا الصراع

[1]- عوفي مصطفى، **خروج المرأة إلى ميدان العمل واثره على التماسك الاسري** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر، العدد 19 جوان 2001 .

لدى المرأة العاملة إلى جميع الأطراف الداخلة في قطاع الدور بحيث يحتل الأطفال والزوج مكانة هامة بين هذه الأدوار.

فالمرأة العاملة تعامل خارج البيت على أساس عاملة فقط دون مراعات أدنى اعتبار لمسؤولياتها الأسرية والاجتماعية ونفس الشيء في البيت فهي تعامل كزوجة وأم وربة بيت وعليها أن تفي بكامل واجباتها الأسرية وعليه يكون لعمل المرأة خارج البيت بعض الآثار التي تنعكس مباشرة على الزوج والأطفال وهذا من خلال ساعات العمل التي تقضيها خارج البيت وعبء العمل ومتاعبه حيث أن عبء الدور المنوط بالمرأة العاملة قد يؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى إنقاص إدراك المرأة لمسؤولياتها نحو زوجها وأطفالها وبيتها بصفة عامة مما قد يؤدي إلى سوء التوافق الزوجي.

وانطلاقاً من كل ما تقدم يمكننا أن نطرح التساؤل التالي:

هل خروج المرأة للعمل يؤثر على استقرارها الأسري؟

الأسئلة الفرعية:

1- هل خروج المرأة للعمل يؤثر على رعاية الأبناء ؟

2- هل خروج المرأة للعمل له تأثير على انجاز مهامها الأسرية ؟

2. الفرضيات:

تعد الفرضيات أحد أنماط الإجابات المؤقتة لتساؤلات الدراسة، وهي كالآتي:

أ/ الفرضية الرئيسية:

-خروج المرأة للعمل يؤثر على استقرارها الأسري

ب/ الفرضيات الجزئية:

-خروج المرأة للعمل يؤثر على رعاية الأبناء

-خروج المرأة للعمل له تأثير على انجاز مهامها الأسرية

3. أسباب اختيار الموضوع :

1. نوعية التخصص علم الاجتماع التربوي ضف إلى ذلك أهمية الموضوع بحيث يندرج في إطار الأسرة باعتباره يتناول جانبا من جوانب الحياة الأسرية والاستقرار الأسري.

2. تضارب نتائج الدراسات العالمية والعربية حول طبيعة تأثير خروج المرأة إلى ميادين العمل على أفراد أسرتها واستقرارها.

3. الميل الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالمرأة الزوجة "بصفة عامة وعملها بصفة خاصة ومدى معرفة تأثير عملها على حياتها الأسرية.

4. عدم قدرة المرأة في الكثير من الأحيان التوفيق بين العمل المنزلي والعمل المهني وما ينتج عنه من صراعات ونزاعات تهدد كيان الأسرة في حد ذاتها.

4.أهداف اختيار الموضوع :

ما من عمل أو بحث علمي يقوم به الباحث إلا وأن تكون له أهداف وغايات يصبو إلى الوصول إليها، وعليه فإننا في هذه الدراسة نهدف إلى محاولة معرفة:

1. الآثار التي تنعكس على الأبناء من جراء عمل المرأة الزوجة.
2. الوقوف على أثار عمل المرأة على عدم إدراكها لمسؤولياتها اتجاه زوجها وأبنائها.
3. محاولة اقتراح حلول مناسبة لمشاكل المرأة العاملة الأسرية حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء دورها الأساسي وهو الأسري والمساهمة بجدية وايجابية لصالح مجتمعها من خلال أداء عملها الخارجي مما يساعد أيضاً على الرضي عن نفسها.

.4

5. أهمية الدراسة :

قد تفيد هذه الدراسة في إثراء المكتبة العلمية كدراسات سابقة لدراسات لاحقة في نفس الموضوع.

قد تفيد الزوجة العاملة في التعرف على مشاكلها الأسرية المختلفة التي نجمت عن خروجها للعمل وكيفية علاجها لكون النتائج التي تترتب عن هذه المشاكل لا تنعكس على الزوجة وحدها بل على الزوجة وزوجها وأطفالها ونظام بيئتها ككل، أي على الاستقرار العائلي و إذن هذه الدراسة ربما تفيد المسئولين في البلاد للتعرف على أنواع المشكلات التي تعاني منها الزوجة العاملة ومساعدتها والتكفل بمشالها كأخذ بعين الاعتبار مثلا إعادة توزيع ساعات العمل على النساء

6.منهج البحث:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي والذي "يجري وفقاً لمنهج البحث الميداني الذي ينطلق من الملاحظة إلى الوصف ثم إلى التحليل فالتساؤل، ومنه إلى الفرضية ومن ثم اختبار الفرضية وفقاً للخطوات الأساسية المعروفة للمنهج العلمي والموجهة نحو مهمة معينة بهدف إنتاج معرفة جديدة تؤسس لخطوات لاحقة تعمق هذه المعرفة".

7.تحديد مفاهيم :

أ. العمل : هو المجهود الحركي أو ما يسمى بالطاقة والجهد الذي يبذله الإنسان من أجل تحصيل أو إنتاج ما يؤدي إلى إشباع حاجة معينة محلّلة.

يعرفه ماركس :على أنه مجموعة أفعال يقوم بها الإنسان قصد تحقيق هدف وذلك بمساعدة فكره ويديه وأدواته أو آلاته والتي تؤثر بدورها على الإنسان وتغيره[1] .

التعريف الإجرائي :

[1]- محمد الجواهري ، **الانثروبولوجيا ، اسس نظرية عملية** ، القاهرة ، دار المعارف ، ، 1982 .

هو نشاط يقوم به الإنسان عن طريق بذل جهد فكري أو عضلي لتحقيق هدف اقتصادي مفيد كما أنه وظيفة اجتماعية تحقق فيها شخصية الفرد.

ب. المرأة العاملة :

تعرف المرأة العاملة بانها تلك التي تمارس عملا مأجوران اي التي تتقاضى أجرا عن جهد عقلي أو عضلي ، تقوم به في مؤسسة ما.

كما يمكن تعريف المرأة العاملة ب،اها " موظف عمومي خاضع لقانون أساسي معين في عمل دائم و مرسوم في رتبة من السلم التدريجي لإدارة المؤسسة[1]

التعريف الإجرائي:

ان المرأة العاملة هي تلك التي تلتحق بالقطاعات العملية بغرض أداء عملها حسبما تخوله لها وظيفتها، و ذلك من اختصاصات تفرض عليها مسؤولية المشاركة في تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة، و ينم ذلك في ظل مجموعة من القواعد و الاجراءات التي تنظم عملها و علاقتها بمختلف المؤسسات ، و ذلك في اطار من الحقوق و الالتزامات المتبادلة

ثالثا: الاستقرار الأسري:

هو عبارة عن علاقة أسرية تقوم على التفاعل الدائم بين افراد الأسرة جميعاً، والتي تهيأ للأبناء الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية اللازمة لإشباع احتياجاتهم في مراحل النمو المختلفة، وتتسم هذه العلاقة بسيادة المحبة والديمقراطية والتعاون بين افراد الأسرة.

وهو العلاقة الزوجية السليمة التي تحظى بقدر عال من التخطيط الواعي الذي يراعي فيه الفردية والتكامل في أداء الأفراد لتحديد كيفية تحمل المسؤوليات والواجبات ومدى القدرة

[1]- ابتسام القزام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984، ص 135

على مواجهتها مع اعتبار ديمقراطية التعامل في الأسرة كي تستطيع الصمود أمام الأزمات وتحقيق المرونة والتكيف مع المتغيرات.

8. الدراسات السابقة:

أ- دراسات عربية:

دراسة هادي رضا مختار: هي دراسة ميدانية أجريت بالكويت حول **تأثير عمل المرأة على عدم الاستقرار الأسري** باعتبار أنّ الزوجة العاملة تقوم بأدوار متعددة داخل المنزل وخارجه وتعدد الأدوار قد يؤدي إلى صراع في الدور وبالتالي قدرتها على تحمل الدور المناط بها بالشكل الملائم.

في البداية قام الباحث بعرض الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات اجتماعية مختلفة عربية وغربية والتي أكدت في الغالب على وجود علاقة قوية بين عمل المرأة وعدم الاستقرار الأسري وذلك الصعوبة التوفيق بين دورها كأم ربة بيت ودورها كعاملة.

ولقد حددت فرضيات الدراسة النحو التالي :فرضية رئيسية يطرح فيها الباحث مجموعة من متغيرات مستقلة ومتغير تابع على النحو التالي :إنّ عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل مرتبط بعوامل ديمغرافية وعوامل أخرى لها علاقة بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية، قد تلعب دوراً في حالة من الصراع والغموض وعدم استمرارية دورها المرأة المتزوجة مما يؤثر في استقرارها الأسري أو عدم استقرارها الأسري.

انطلاقا من هذه الفرضية الرئيسية عامة خرج الباحث بتسع فرضيات جزئية للبحث في علاقة العوامل المختلفة سلبية العلاقة كانت أو ايجابية بالاستقرار الأسري أو عدمه، ولقياس العلاقة اعتمد الباحث .على مقياس ليكرت من 01 إلى05 .

اختار الباحث عينة شملت 468 عاملة كويتية اخترن اختيار عشوائياً من مختلف وزارت الدولة والمؤسسات الحكومية وبالإضافة غلى القطاع الخاص المتمثل في الشركات والبنوك،

واستخدم الباحث في اختيارات الإحصائية متغيرات مستقلة خاصة بعمل المرأة ، ومتغير تابع وهو عدم الاستقرار الأسري أما تحليل البيانات فقد استعمل التحليل الوصفي.

نتائج الدراسة كانت كما يلي:

بينت النتائج أن المستوى التعليمي للزوجة العاملة والمستوى التعليمي للزوج وعدد الأبناء هي العوامل المؤثرة في عدم الاستقرارية الأسري، لأنه في رأي الباحث زيادة عدد الأبناء يعني مسؤوليات أكبر على عاتق المرأة العاملة، ومواجهتها لعدد أكبر من الأدوار وخلق حالة من عدم الاستقرار الأسري.

ب- دراسة أجنبية:

دراسة البروفيسور" روم :"في دراسة أمريكية قام بها البروفيسور" روم "في خريف سنة 2001على الأطفال الذين تذهب أمهاتهم إلى العمل في سنوات حياتهم الأولى وخلصت الدراسة إلى أنّ هؤلاء الأطفال يعانون ضعف في مهارات القراءة.

فقد وجد البروفيسور" روم "أنه إذا اشتغلت الأم خلال السنوات الثلاث الأولى من حياة طفلها، فسيترك هذا أثر سلبيا على إدارة طفلها في الكلام أو التحدث، ولغته في عمر الثالثة والرابعة، ويصبح هذا التأثير ضارا للغاية على مهارات القراءة والرياضيات في عمر خمس وست سنوات وأكدت أبحاث البروفيسور" روم "أن تأثير المرأة العاملة يصبح في أسوأ صورة عندما يكون طفل المرأة العاملة في عمر الثانية والثالثة، وتزداد الكارثة حينما تذهب إلى العمل وطفلها في سنته الأولى من العمر.

كما أكد البروفيسور" روم "من خلال نتائج دراسته هذه أن مسارعة الأم للعمل تصبح مكلفة على وجه الخصوص بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في أسرة تقليدية مكونة من أب وأم، أما

الأطفال الذين تبقى أمهاتهم في المنزل لسنتين أو ثلاث على الأقل بعد الولادة، فيتمتعون بمكاسب إدراكية جوهرية.

9.المقاربة السوسيولوجية

تتمثل الكتابات البيولوجية بالكثير من النظريات التي حاولت أن تقدم تغيير لأدوار الرجل والمرأة وتقسم العمل بينهما والمشاكل الناتجة عن مشاكل الدراسات أصولها النظرية التراث النظري لعلم الاجتماع العربي ومن بين النظريات نجد:

أ .الاتجاه البنائي الوظيفي :يذهب هذا الاتجاه إلى أن تقسيم العمل بين الجنسين بتقسيم الأدوار الاجتماعية بينهما[1] ،فهذا الاتجاه يرى أن المرأة ومكانها الطبيعي هو البيت الذي يجب أن يحتوي نشاطها وأن أي نشاط آخر هو عبارة عن تجاوز لمسؤولياتها ويعتبر خروجها عن المعايير المعترف بها إذ يؤكد هذا التوجه على وضعية التبعية بالنسبة للمرأة ولقد حدد"بارسونز" في نظريته التي يفسر بها أهمية تقسيم بين المرأة والرجل بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج ويقتصر دور المرأة على الدور العائلي أي الأعمال المنزلية المختلفة .إذ يعتبر هذا تقسيما طبيعيا الذي يدعم نظام الأسرة في المجتمع وتحقيق قدرا من التوازن داخل النسق الاجتماعي.

كما أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن لكل دور قيمة معينة تحددها ثقافة المجتمع وقيمة فالقيم المرتبطة بأدوار المرأة عموماً تجعلها في مكانة قيادته والمرأة تعطيها دور التابع الذي يحتاج إلى حماية.

إن" دوركايم "هو الذي استخدم هذه النظرية بشكل عام وذلك من خلال سؤاله ما هي الأدوار الوظيفية التي قامت بها هذه الحقائق الاجتماعية في المحافظة على النظام الاجتماعي كنظام كلي حيث تسعى النظرية إلى تحقيق التوازن الداخلي لبنائها ومن خلال دراستنا لموضوع

[1]- عدلي ابو طاحون ، **حقوق المرأة ، دراسات دينية وسوسيولوجية** ، ، المكتبة الجامعية ، 2000 ، ص 197 .

المرأة العاملة فإنها تؤكد هذه النظرية أن الأم لها دور خارج المنزل والمتعلق بعملها الوظيفي ودور آخر داخل المنزل والمتعلق بأسرتها.

وحسب" بارسونز "فإنه يرى أن المجتمع كنظام مكون من أجزاء وأبنية مترابطة تعمل لإيجاد الاستقرار الاجتماعي العام كما أن الأنماط الثقافية والمعايير والقيم تعمل على مقاومة التغيرات الجذرية وابقاء المجتمع متماسكا ويرى أن الاستقرار في بنية الأسرة هو المهمة الرئيسية للزوجة الأم.

إن هذه النظرية ترى أن مصدر التغير يكمن في خارج النظام الاجتماعي وأن وظيفة النظام الأساسية هي إعادة التوازن ومن هنا عرفت المدرسة البنائية الوظيفية نظرية التوازن بالمحافظة في نظرتها للمجتمع وللتغيير الاجتماعي

ب . نظرية الدور الاجتماعي[1]

يرتبط المركز الاجتماعي بدور أو أدوار اجتماعية معينة ويقوم بها الفرد الذي يحتل هذا المركز فالمدرس له مركز اجتماعي له أدوار معينة في علاقته بطلابه والأم لها أدوار اجتماعية تتناسب مع الدور الذي تقوم بأدائه والمتمثل في الرعاية الكاملة لأسرتها ومن دراستنا ترى هذه النظرية أن الأم مثلا هي التي لها ارتباط وثيقا بأسرتها واستقرارها لذلك وجودها بجانب أسرتها أمر ضروري إلا أن عملها اليومي خارج المنزل يجعل علاقاتها بأسرتها تتقلص نوعا ما ومنه دورها الاجتماعي ازاء أسرتها واستقرارها يضعف شيئاً فشيء

9. صعوبات الدراسة:

تلقينا بعض الصعوبات في بحثنا هذا والمتمثلة في:

- ضيق الوقت حيث أعطيت لنا الموافقة على المواضيع متأخرة نوعا ما
- صعوبة في توزيع الاستمارة و استرجاعها

[1]- عدلي ابو طاحون ، مرجع سبق ذكره ، ص 210 .

الفصل الثاني
المرأة العاملة

تمهيد:

1.تعريف المرأة العاملة:

2.التطور التاريخي لعمل المرأة:

3. تطور عمل المرأة في الجزائري:

4.مجالات عمل المرأة في المجتمع الجزائري:

5.عمل المرأة في القانون الجزائري:

6-وضعية المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثة:

7. المرأة الجزائرية ودورها في المجتمع الجزائري الحديث:

8.المكانة الاجتماعية للمرأة في إطار قانون الأسرة الجزائري:

9.قانون الأسرة وموقف الأسرة الجزائرية منه:

10. دوافع خروج المرأة إلى العمل

11. إسهامات المرأة المختلفة:

12.الوضعية التعليمية للمرأة الجزائرية:

13.الانعكاسات على شخصيتها:

خلاصة:

تمهيد:

لعبت المرأة عبر التاريخ أدوارا مختلفة فرضتها ظروف المجتمع المدني الذي كان حكرا على الرجل كما أن تغيير دورها مرة بعد أخرى كان يتم على يد الرجل الذي شعر بأهمية وجودها خارج نطاق المنزل فالرجل البدائي كان يختار العمل الذي يعجبه ويترك الباقي للمرأة ومن هنا فقد كان الرجل هو صاحب السلطة، ونستطيع القول أن عمل المرأة ليس غريبا على المجتمع الحديث إذ عملت المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل خاصة في المجال الزراعي

كما لعبت الثورة الصناعية دورا هاما في إحداث تغيرات اجتماعية أدت إلى تحسين وضع المرأة ووقوفها جنبا إلى جنب مع الرجل ومشاركتها في عمليات الإنتاج، وتراجع تلك النظرة التقليدية التي ترى أن مكانها الأساسي في المنزل، إذ أصبحت مشاركتها في دخل الأسرة ضرورة يرتضيها وبهذا يعتبر الدافع الاقتصادي من أهم الدوافع التي جعلت المرأة تقتحم مجال العمل

1-تعريف المرأة العاملة:

1.7-لغة:

هي النسق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض ولفظة" المرأة "في اللغة العربية مشتقة من فعل" مرأ "ومصدرها" المروءة "وتعني كمال الرجولة أو الإنسانية، ومن هنا كان"المرء "هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان

2.7-اصطلاحا:

هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة، دور ربة بيت، دور موظفة[1] .

هي تلك المرأة التي تتحمل مسؤولية مزدوجة في أدائها لمهمتين رئيسيتين، فالأولى دور ربة بيت داخل أسرتها والثانية الخروج إلى العمل قصد تغطية حاجيات الأسرة[2] .

هي المرأة التي تقوم بأي نوع من أنواع الوظيفة التي تتطلب جهد بدني أو عقلي[3]

3-التطور التاريخي لعمل المرأة:

3.1.المرأة الغربية:

إن المرأة الغربية خرجت إلى ميدان العمل بعد قيام الثورة الفرنسية 1789 وبداية تكوين الرأسمالية، وانهيار النظام الإقطاعي، حيث كان النظام الإقطاعي يمتلك الأرض وما عليها وكذلك حينما بدأت معالم التغيير القوية تظهر عند اكتشاف الآلة البخارية وقيام الثورة الصناعية الكبرى، ونتيجة للتغيرات الجديدة وظروف قهرية قاسية وتحت نظام الرأسمالية اضطرت النساء الأطفال القابعين في الأرياف إلى الزحف على المدن بحثا عن لقمة العيش بأي وسيلة وبأي ثمن، وأدى العوز والفقر إلى حل الأسرة القادمة من الريف، أدت

[1]- عبد الفتاح كاميليا ابراهيم، سيكولوجية المرأة العاملة، دار الثقافة العربية للطباعة، القاهرة، 1972، ص13
[2]- نفس المرجع، ص 110
[3]- المرجعه نفسه، ص 157

كل هذه الظروف إلى التمزق الاجتماعي تحطيم نظام الأسرة وبقاء الرجل بدون زوجة وأطفال، وكذلك بقاء المرأة بدون زوج أو عائل وبالتالي خروجها إلى العمل حتى تكسب لقمة عيشها .ومنذ خروج المرأة الأوروبية إلى العمل بقيت تلهث وراء لقمة العيش والمرأة الغربية اسبق من غيرها في بدا حياة الكفاح لنيل الحقوق وبحث عن أفضل سلاح تتحصن به في كفاحها فلم تجد خيرا من العلم وكان لانتشار المذهب الإنساني الذي تمخص عنه عصور الثورات أثر كبير في نمو الشعور بالشخصية وتقرير الحقوق الإنسانية وإلغاء الرق ولامتيازات الطبقية في القضاء على الآراء والنظريات العميقة التي كانت تنادي بعدم المساواة بين الرجل والمرأة وتعمل على اتساع الهوة بينهما في الاختصاص والاستعداد "ولقد ترتبت عن الحربين العالميين الأولى والثانية أن حلت المرأة في العمل محل الرجل الذي خرج إلى الحرب وأثبتت المرأة أنها قادرة على القيام بالأعمال التي كان الرجل يقوم بها، وقد ازداد عمل المرأة أهمية بانتشار التعليم تزايد عدد النساء المؤهلات وخريجات الجامعة وازدادت إعدادهن بشكل ملحوظ في الدول الصناعية المتقدمة كافة القطاعات وخاصة قطاع الخدمات[1] فإذا تتبعنا تطور مساهمة المرأة في العمل بالقطاعات المختلفة وجدن أن هناك أسباب تدفع أصحاب الأعمال الإقبال على تشغيل النساء حاليا كما أن استخدام الأجهزة الالكترونية أدت إلى قلة الحاجة إلى المجهود العضلي وساعدت على زيادة مشاركة النساء في العمل[2]

ففي النظام الاشتراكي لم تساهم المرأة في مجالات العمل فيه ولم تشارك في ممارس الحقوق الديمقراطية، ولكنها لم تساهم في التحويل الاشتراكي، فمثلا في الاتحاد السوفياتي كانت تصد كل العراقيل والصعاب لتحصل على حريتها والمساواة الحقيقية ونيل حقوقها " فقبل الثورة الاشتراكية الكبرى عاشت المرأة الروسية على الهامش إذ كانت حقوقها في

[1]- عثمان فاطمة محمد علي، القيادية النسائية في عالم متغير، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، البيطاس سنتر للنشر و التوزيع، الإسكندرية، بدون سنة، ص 25

[2] نفس المرجع ، ص 11

الأسرة والمجتمع شبه منعدمة كما أن شخصيتها لم تكن بارزة فاسمها كان يسجل في بطاقة التعريف الخاصة بزوجها بالإضافة إلى قيامها بأعمال تفوق القوة الإنسانية، كما كانت تعيش في ظروف حياتية صعبة جدا، غير أن تلك الوضعية لم تدم حيث ظهرت فئة من الناس تريد إيجاد طريق تتخلص بها المرأة من تلك الحياة التعيسة وهؤلاء هم الديمقراطيون الثوريون على رأسهم " لينين هذا الأخير الذي ارتبط تاريخ الطبقة الشغيلة النسوية باسمه.

وكان لقول لنين" أن الأمة لا تكون حرة حيث هناك نصف عدد السكان مقيدون بأعمال المطبخ "أثر عميقا في المرأة الروسية مما دفعها لتطلب التحرر من الأعمال المنزلية[1]

على عكس النظام الاشتراكي النظام الرأسمالي الذي فتح تطور الحياة المدنية أفاقا رحبة أمام نشاط المرأة وسمح لها بممارسة حرفة صناعة مستقلة، ولكنها غالبا ما كانت تعمل بصفتها شريكة لزوجها، إذ كان العمل اليدوي يرتدي طابعا أساسيا على رأسه الحرفة النسوية كالخياطة والنسيج وصناعة الجلود.

أما في فرنسا فقد حققت الثورة الصناعية قفزة وقد توزع عمل النساء إلى ثلاثة:

العمل في البيت، العمل في الورشات، العمل في المعامل، وكانت أجورهن متدنية تكاد لا تبلغ ثلثي أجر العامل الرجل .وهناك عوامل تجعل أصحاب الأعمال يعارضون عن تشغيل النساء كالعادات والتقاليد التي تعارض تشغيل المرأة ونظرا لما قد يؤدي إلى كثرة تغيبها في العمل (الحمل، والولادة ورعاية الأطفال) وما قد يتكبده صاحب العمل من مصروفات بسبب تشغيل النساء كالتزامه بإنشاء دار الحضانة أو تخصيص أماكن للراحة[2]

.

[1]- عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 75
[2]- عثمان فاطمة محمد علي، المرجع السابق، ص 105

وقد احتلت النساء في فرنسا نصف الوظائف المتوفرة في صناعة النسيج ولكن كانت شروط عملهن ومسكنهن مأساوية، إذ كانت تعمل 12 ساعة إلى 15 ساعة في اليوم في ورشات ترتفع حرارتها تارة إلى درجة لا تطاق أو تزداد رطوبتها تارة، بالإضافة إلى المأساة الأسرية التي كانت تعيشها.

أما في انجلترا كان الوضع أكثر فظاعة إذ كانت النساء يعملن في المناجم، وفي بعض الأروقة، كن يجرن العربات (متقدمات على أقدامهن وأيديهن) ولم يكن الوضع أفضل في صناعة النسيج، إذ كانت أجرة المرأة العاملة تكاد لا تعادل نصف أجرة الرجل العامل علما أن النساء كن يقدمن وراء الآلة نفس الجهد الذي كان يقدمه الرجل ومع هذا كانت تشوب خلافات بين العمال والعاملات حيث طالب العمال بإغلاق أبواب المصانع في وجه النساء، ويحصر عملهن في البيوت.

وبعد حركة التصنيع كانت الفرصة الكبيرة في مضاعفة قوة عمل المرأة لأنها لا تقل في مكانتها عن الرجل من حيث العمل، وكانت للثورة الصناعية دورا كبيرا في إحداث التغيرات المرتبطة بدور المرأة والتي أدت إلى خروج المرأة إلى العمل، حيث كان لظهور الآلات الحديثة اثر كبير على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية، ففي الطبقتين العليا والوسطى أدى ذلك إلى تزايد وقت الفراغ بالنسبة للمرأة مما دفعها إلى العمل في مجالات مختلفة[1] .

لقد كان للتصنيع الدور الهام أو الأساس في مضاعفة قوة عمل المرأة لأنها تقل في مكانتها عن الرجل، حيث أن هذا الدور كان مقصورا على عملها في المنزل وكان للرجل السلطة المطلقة، وما هي إلا تابع له فأتاح لها التصنيع أدوار أعطتها الثقة بنفسها، وبالتالي تغير مركزها، وأصبحت بعد ذلك وما تعتنقه من قيم تبذل أقصى طاقاتها في الإنتاج، وما

[1]- عثمان فاطمة محمد علي، المرجع السابق، ص 105

يرتبط بتطلعاتها وطموحها وكل ذلك له تأثيره على الدور الذي يقوم به في العملية الإنتاجية.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد عام 1812 انطلقت حركة التصنيع وانطلقت الصناعات التي كانت محتكرة من طرف اليد العاملة النسوية إلى يد الرجال وظهرت أكبر وأضخم صناعة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي صناعة النسيج التي استغلت عدد أكبر من العمال بالإضافة إلى الأطفال والنساء، ففي عام 1847 بلغ عدد العاملين في هذه الصناعة مليون عامل بينما لا يوجد سوى 35.000 عامل في مناجم.

استخراج الفحم وتوجد نفس الظاهرة في بريطانيا وفرنسا إذ شهدت الصناعة التقليدية تقدما ملحوظا في تلك الدول غير أن الصناعة النسيجية بقيت أهم قطاع صناعي في ذلك الوقت ونظرا لتلك الوضعية التي تعيشها المرأة الأمريكية بذلت مجهودات في شتى مجال العمل إذ نظم الرئيس جون كندي مجموعة عمل لدراسة وضعية المرأة في مختلف الميادين وبالأخص في عالم الشغل، إذ أن التطور والتقدم الفعلي لا يظهر إلا في ميدان الشغل غير أن التطرق إلى مشكل العمل بالنسبة للمرأة الأمريكية يفرض علينا ذكر العوائق أو المشاكل التي تقف عثرة في طريقها فالباحثون لا يتطرقون إلا قليلا لمشكل المرأة العاملة، ويشكلن النساء العاملات بصفة عامة حولي 26.000.000 عاملة أو ما يعادل 1/2 من القوة العاملة الإجمالية، بالرغم من التناسي لدور المرأة في المجتمع الأمريكي وبالرغم من عدم تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة العملية إلا أنها بدأت تظهر كامرأة واعية تريد إظهار كفاءتها في ميدان الشغل .

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت المرأة تدخل في النشاط العملي، ففي سنة 1942ازداد عدد العاملات الأمريكيات كما ارتفع مستواهن الثقافي، رغم التأخر الذي عرفته المرأة في

هذا الميدان بالمقارنة مع الدول الأخرى، فالتطور الاقتصادي الأمريكي أصبح في حاجة إلى اليد العاملة النسوية التي لم تكن مؤهلة بعد النظر لنقص الاهتمام بها.

من قبل، فأسرع جون كندي 1961 إلى تشكيل لجنة مكلفة بقانون المرأة كما اهتم من بعد الرئيس جنسون بمشكل تشغيل المرأة هذا الأخير الذي ذكر في خطاب له ألقاه بواشنطن يوم 24 سبتمبر 1962 أنه يجب تشجيع ومساعدة العمال الأكفاء وخاصة منهم اللاتي لهن مقدرة وكفاءة عالية فانطلاقا من تلك المرحلة بدا العمل النسوي في ارتفاع مستمر منذ الحرب العالمية الثانية، إذ بلغ عدد العاملات في سنة1947 16.320.000أي نسبة 27 %من مجموع عدد النساء وفي سنة 1960 وصل إلى 26.108.000عاملة أي بنسبة 35 % ويرجع التزايد المستمر في عدد العاملات إلى ارتفاع معنوياتهن وانخفاض في متوسط عمر الزواج والسنوات التي تضع فيها الأم أولادها إذ أغلبية الأمريكيات ينجبن أولادهن في عمر لا يتجاوز 26 سنة، بالإضافة إلى تلك العوامل الشخصية التي ساهمت في زيادة اليد العاملة النسوية.

لقد تبين بوضوح مدى تمسك المرأة الغربية بالعمل وعدم رغبتها في تركه واعتبرت العمل شيئا مهما وأساسيا في حياتها حتى ولم يكن العمل من أجل عوامل اقتصادية وذلك أن التغيرات التي طرأت على مستوى وضعية المرأة جعلتها تنتقل من مرحلة إلى أخرى أتاح لها فرصة مساواتها مع الرجل وأتاح لها فرصة فرض حقوقها كالحق في التعليم، والعمل، وقد ساعدها على ذلك ما أفرزته التكنولوجية الحديثة بداية من حركة التصنيع إلى أن ظهرت وتعددت التشريعات القانونية والاجتماعية المساندة لعمل المرأة[1] .

[1]- شلق علي و آخرون، المرأة و دورة في حركة الوحدة العربية، مذكرة الوحدة العربية، بيروت، 1982،ص16

4.المرأة العربية والعمل:

إن المرأة العربية كانت ولا تزال تعمل في الريف لتؤمن حاجيات أسرتها وهي الآن تعمل في الحضر مع ظهور الصناعة لتساهم في تنمية اقتصاد أسرتها ومجتمعها معا.

إلا أن طبيعة العمل وأسلوب أدائه يختلف باختلاف البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها المرأة، فالمرأة الريفية تقوم بكل الأعمال الأنثوية من ترتيب المنزل وغسل وطهي بل تشارك زوجها في الأعمال الزراعية والصناعات التقليدية، ويتم ذلك في المنزل أو بالقرب منه، وبما أن الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدد عمل المرأة تختلف في الريف عنه في الحضر، فإن عمل المرأة في المجتمعات الحضرية والصناعية يختلف كثيرا عما هو في الريف كحصول المرأة على درجات علمية معتبرة مكنها من اقتحام سوق العمل، لتعمل في مهن مختلفة منها المهن المتخصصة علميا والأعمال الفنية والكتابية والتدريس والإدارة والطب...الخ.

إن عمل المرأة لم يكن ظاهرة اجتماعية جديدة، إنما هو امتداد تاريخي لدورها في الحياة، فقد عملت في الماضي والحاضر، حيث مارست مختلف النشاطات السياسية والاجتماعية والعلمية، وقد اشتغلت المرأة العربية بالتدريس وتتلمذ على يدها أفضل الرجال[1].

فالمرأة العربية إذن تتحدد مكانتها في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي يمر بها المجتمع العربي الخاضع للتغير الاجتماعي والحضاري المستمرين، فلقد خضعت المجتمعات العربية إلى حقبات من الاستعمار التي أثرت كثيرا في بنيتها الاجتماعية والأسرية، ولعل المرأة هي اشد تأثيرا بتلك الظروف فباستقلال هذه المجتمعات ظهرت الحاجة الماسة لتحقيق التنمية الشاملة التي تستدعي تكثيف جهود أفرادها.

[1]- كاميليا عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 54

ولما كانت التنمية عملية شاملة تمس الأفراد والجماعات استدعت الضرورة الاهتمام بالموارد البشرية، وبالتالي كان عمل المرأة خارج المنزل ضرورة ملحة، إلا أن القيم والتقاليد كانت تنظر إلى خروج المرأة من بيتها للعمل نظرة عدم ارتياح، مهما كانت الظروف والدوافع لان بخروجها للعمل تقصر في خدمة أفراد أسرتها خاصة أطفالها مع أن مساهمتها في العمل يرفع من الوضع المعيشي للأسرة.

لقيت المرأة العربية اهتماما متميزا لإسهامها الفعال في انجاز خطط التنمية وشهدت العقود الأخيرة من هذا القرن كثيرا من الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك بتزايد اهتمامها بأوضاع المرأة.

فعلى صعيد جامعة الدول العربية، أنشئت إدارة خاصة بشؤون المرأة والأسرة، كما أصدرت منظمة العمل العربية اتفاقية خاصة بشأنها هي الاتفاقية العربية رقم (5) لسنة 1979وقد عمدت معظم الدول العربية الى تشجيع إقامة اتحادات نسائية وجمعيات تعني وتهتم بشؤون المرأة وتأسست إدارات مثيلة في معظم وزارات الشؤون الاجتماعية.

ويستمد الاهتمام العربي بشؤون المرأة من اعتبارات موضوعية في مقدمتها تشجيع دخولها ميادين العمل من خلال كونه حق طبيعي وواجب مقدس، وهو يمثل توسعا في زيادة الإنتاج وتقدم المجتمع ورفاهية الأسرة .إن مساهمة المرأة في قوة العمل يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدراتها الاقتصادية، ومن جهة أخرى فهو مؤشر ايجابي عن مدى إسهامها في عملية الإنتاج، في المحصلة النهائية يحقق للمرأة مكانتها ويلبي حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية[1].

[1]- فهمي محمد شيد، المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، ط1، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2007، ص 123

5.تطور عمل المرأة في الجزائري :

مر المجتمع الجزائري في سلسلة من التغيرات نتيجة عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية، وانعكست هذه التغيرات على جميع المؤسسات الاجتماعية وخاصة الأسرة ولعل أهم مراحل التغيير هي المرحلة الاستعمارية، ففي هذه المرحلة عرفت بنية الأسرة الجزائرية تغيرات كبيرة بحيث غادر البيت كل رجالها للمشاركة في الثورة التحريرية وألقيت مسؤولية إدارة وتسيير شؤون الأسرة على عاتق المرأة، بحيث أصبحت تمثل للأبناء الأم والأب، ونتيجة للظروف القاسية التي كان يعيشها أفراد المجتمع الجزائري والتدني الفظيع في المستوى المعيشي، اضطرت المرأة للخروج الى ميادين العمل في المؤسسات الاستعمارية.

وبعد الاستقلال شاركت المرأة في عملية التنمية الشاملة التي عرفتها البلاد، حيث اقتحمت مختلف ميادين العمل.

إن مشاركة المرأة الجزائرية في ميدان العمل إلى جانب الرجل بعد الاستقلال لم تكن ظاهرة جديدة في المجتمع، وإنما امتداد لكفاحها ونضالها من أجل تحرير الوطن والحصول على الاستقلال الشامل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري ولم تقتصر مشاركة المرأة في العمل في المناطق الحضرية فحسب بل حتى المناطق الريفية المحافظة ولو كانت بنسبة ضئيلة.

إن الجزائر ككل البلدان الأخرى عرفت التصنيع، وهذا كان له دورا هاما في إيجاد ظروف وعوامل سمحت للمرأة الجزائرية إلا ينحصر عملها في الأعمال المنزلية فقط بل تعدى ذلك إلى العمل في الحقول، بحيث كانت ولا تزال المرأة الريفية تمارس الأعمال الزراعية والصناعات التقليدية مثل صناعة الأواني الفخارية، والزرابي...الخ

ومن خلال ذلك أكدت كغيرها من نساء بلدان العالم بصفة عامة، وبلدان الوطن العربي بصفة خاصة عن مشاركتها في بناء المجتمع الجزائري[1].

كما أن تمتع المرأة الجزائرية بمستوى تعليمي كان له الفضل في خروجها إلى ميدان العمل الخارجي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث ارتفعت نسبة الفتيات المتعلمات من 8% فقط سنة 1944 إلى % 20 من نسبة المتعلمات، وهذا بعد الاستقلال.

ومنه فالتزايد المستمر في نسبة الفتيات المتعلمات في الجزائر سمح لهن بإيجاد فرص العمل الوظيفي.

ومشاركة المرأة الجزائرية في العمل الخارجي أصبح ضرورة ملحة في وقتنا الحالي مع تطور الظروف الاجتماعية ومتطلبات التنمية، وهذا ما أدى بالمرأة للمشاركة في العملية الإنمائية على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتعليم في الجزائر بالنسبة للإناث أخذ يتطور شيئا فشيئا، وهذا يدل على تغيير في ذهنية العائلة الجزائرية، حيث أصبحت تسمح لبناتها بالالتحاق بمقاعد الدراسة إلى أن تصل إلى الجامعة، وعند قبول الآباء بدخول بناتهن الحياة العملية فإنهم يفضلون التعليم والصحة كقطاعات للنشاط النسوي، وفي أماكن قريبة.

وبالتالي نجد أن التعليم والصحة كقطاعين للنشاط يعتبرهما المجتمع الجزائري مثاليين لتواجد المرأة فيهما ومن بين تغيرات المجتمع الجزائري خروج المرأة إلى ميدان العمل بشكل ملحوظ، ففي بداية التسعينات، ومع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، وانخفاض القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية وإضافة إلى الدخول الواسع للفتيات إلى الجامعات وحصولهن على الشهادات العليا تغيرت نظرة المجتمع إلى العمل النسوي كل هذا ساهم في تشجيع ودفع المرأة إلى الخروج إلى ميادين العمل وبنسب

[1]- الأخضر ضرباني، المرأة الجزائرية في تدعيم الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية، العدد 116، 1983، ص 33

متفاوتة فالمرأة الجزائرية اليوم تعمل من أجل غايتين، من أجل تحسين معيشة الأسرة، ومن أجل التحرر الاجتماعي، حيث تمكنت من ممارسة حريتها الشخصية بفضل عملها.

6. مجالات عمل المرأة في المجتمع الجزائري :

إلى يومنا هدا لازالت المرأة في الجزائر تتجه نحو المهن التي لا تتعارض مع دورها في البيت، والحاصل أن عمل المرأة يكاد ينحصر في مجالات تقليدية معينة هي التعليم والطب والتمريض والعمل الإداري والمكتبي، ولا يملن كثيرا إلى الأعمال التي تتطلب التسيير والسلطة والقيادة، وسبب ذلك أنه ليس للمرأة الثقة الكافية في نفسها لإتخاذ مثل هذه المسؤوليات، لأنه المتحضر لذلك سواء من قبل الأسرة أو المجتمع، كذلك فإن المجتمع يعتبر المسئول الأول عن هذه الوضعية التي آلت إليها المرأة، حيث أنه لم يهضم بعد حقيقة تمكن المرأة من القيام بأعمال كانت مخصصة للرجل فقط، وعلى هذا الأساس.

فإن للوسط الاجتماعي والثقافي الذي تعيش فيه المرأة الجزائرية تأثير على نوعية النشاطات التي تقوم بها المرأة، فالوسط العائلي يوجه المرأة للتخصص في بعض المهن ويبعدها عن أخرى إلا أن الظروف الإجتماعية الصعبة التي يتخبط فيها المجتمع والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة جعلت أنماط التفكير بدأت تميل إلى التغيير، والسياسات تغير مجراها اتجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة، وأمام إمتلاء المجالات التقليدية، وعدم قدرتها على استيعاب المزيد من الخريجات، ووجود فائض كبير من العمالة النسائية المتعلمة، السبب الذي أدى إلى وجود بطالة مقنعة ،فضلا عن عدم القدرة على إستيعاب المزيد من الدفعات القادمة من الخريجات، كان لابد على الدولة أن تجد مخرجا يتمثل في فتح مجالات عمل جديدة تحارب من خلالها البطالة من جهة، ومسايرة

الإقتصاد العالمي من جهة أخرى وبالتالي جعل الأفراد يتكفلون بأنفسهم وبذلك يستفيد المجتمع وفرا إقتصاديا وتشغيلا أمثل للطاقات[1]

5-عمل المرأة في القانون الجزائري :

عرفت الجزائر منذ استقلالها أربعة دساتير أيدت كلها مساهمة المرأة في الحياة المهنية وأكدت على ضمان حقوقها و فتح أمامها كل الفرص المتاحة للرجل من تعليم وعمل في جميع الميادين.

إذ يرسخ الدستور الجزائري مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس كما يستند إلى الدولة مهمة إتخاذ إجراءات إيجابية لضمان المساواة بين جميع المواطنين، رجالا ونساء، في الحقوق والواجبات، عبر إزالة العقبات التي تعترض تقدم الإنسان وعرقل مشاركة الجميع بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2] .

ونلحظ ذلك في الدساتير المتعاقبة كان أولها في **سنة 1963** غداة الاستقلال والذي نصت المادة 12 منه على" أن كل المواطنين من الجنسين لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات والقانون لا يدخل في تمييز عدلي بين هذا و ذاك "أما بخصوص منع التمييز فقد نصت المادة 10 فقرة 5 على أن" من أهداف الجمهورية الجزائرية مقاومة النوع من التمييز القائم على أساس من الجنس والدين."

1-دستور1976

والذي كان يكرس النظرة الاشتراكية نصا وروحا إذ جاءت المادة 39 منه تنص على أن "تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن .كل المواطنين متساوون في الحقوق و لواجبات يلغى كل تميز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة ولم

[1]- الشيرازي كامل ، تباينات مقلقة لظاهرة البطالة في الجزائر ، 2008، على الرابط التالي : www.elaph.com

[2]- تاج عطاء الله، المرأة العاملة في التشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية دراسة مقارنة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 51

يقف المشرع عند هذا الحد، بل إلتزم بإزالة كل العقبات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين وضمن كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة.

2- :دستور1989

والذي عرف بدستور الانفتاح والتعددية السياسية والتراجع عن المبادئ الاشتراكية وقد نص في باب المساواة على أن " كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتدرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف أخر شخصي أو اجتماعي."

لمادة 28 كما نصت المادة 30 منه على"ضمان مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة كل العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان."

3- :أما دستور1996

فجاء معدلا لدستور 1989 لكنه لم يأتي بجديد في باب المساواة من خلال هذه الدساتير نلاحظ أن دستور 1989 و 1996 قد تخليا بشكل صريح على ضمان آل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية .ولهذا أثره السلبي على وضع المرأة العام داخل المجتمع.

7.وضعية المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثة:

إن المرأة الجزائرية وجدت نفسها مدفوعة لسلك طريق التطور بعد الاستقلال مباشرة نتيجة للظروف التي صاحبت الاستقلال ظروف اجتماعية، اقتصادية، سياسية ونفسية وقد استمر الوضع هكذا حتى الآن فحركة التمدن والتصنيع اللذين شهدتهما الجزائر أديا إلى خروج المرأة للعمل وحدث تغيير في مكانة الأب والأم، بحيث أن الأب بقي محتفظا بدوره في الأسرة إلا أن دوره الاقتصادي أصبح أدنى مما كان عليه سابقا في الأسرة التقليدية .أما الأم فوضعها تغير إلى الأحسن فأصبح ينظر إليها على أنها عضو له نفس الحقوق والواجبات كأي فرد من أفراد الجماعة .وهكذا نشأت وضعية جديدة للمرأة داخل العائلة وبفضل التعليم ثم خروجها إلى العمل أصبح بإمكان المرأة الجزائرية أن تتواجد في القطاعات الاقتصادية التي كان يسيطر عليها العنصر الذكرى. كما أصبح بإمكانها أخذ الكلمة وتسيير حياتها مع مراعاة عدم الوقوع في التناقض بين عملها المنزلي والخارجي.

ويمكن ذكر بعض التغييرات التي حدثت في بنية العائلة التقليدية وأثرت على مكانة المرأة كما ذكرها مصطفى بوتفنوشت في كتابه" العائلة الجزائرية."

- استقلال البيت والعيش في شقة بعيد عن أهل الزوج، وبذلك ابتعدت المرأة عن قوة العادات والتقاليد وتأثيرهما عليها باستمرار.
- توازن عاطفي أحسن بين المرأة والزوج، علاقة تتميز بتساوي أكبر.
- انفجار إطار الحياة المنزلية وتحوله إلى إطار حياة خارجية عن البيت بواسطة العمل المأجور وتحمل المسؤولية.

وهكذا يمكن أن نقول أن المرأة الجزائرية استطاعت أن تندمج مع المجتمع ككل، اندماج إيجابي وضروري ودخلت مختلف القطاعات والميادين الاجتماعية لحياة الأمة.

1.7. المرأة الجزائرية ودورها في المجتمع الجزائري الحديث:

منذ حرب التحرير الوطني والمرأة الجزائرية تلعب أدوار مهمة، وقد زاد نشاطها وتوسع منذ الاستقلال الجزائري، حيث شغلت مناصب عليا وترشحت لرئاسيات عام 2004وما شجع نمو عمل المرأة في القطاع غير الزراعي إمكانيات توصل الفتاة إلى التعليم التي تتزايد بمعدلات أكثر سرعة من معدلات عمالة الذكور، بيد أن عمل المرأة مازال حضريا، كما أنه مركز هجرة أساسية في المدن الكبرى وموجه إلى قطاعين اقتصاديين هما :قطاع الخدمات والإدارة والقطاع الصناعي.

وحسب إحصائيات عام 1987 فإن عدد السكان الناشطين قد بلغ 5.3 مليون منهم 10% إناث، كما أن نسبة المتمدرسين قد انتقلت من % 36 عام 1966 إلى % 89 عام 1990-1991 في حين تتزايد معدلات التسرب المدرسي لدى الإناث ابتداء من12 إلى 13سنة، وفي السياق نفسه تؤكد الدراسات الكثيرة المعنية بوضع المرأة ودورها في المجتمع الجزائري أن عدد النساء النشيطات الذي بلغ 77.000 امرأة عام1990 سيتجاوز 1.100.000 امرأة عام 2005 و 1.277.000 عام 2010 ، وهذا يشير إلى تضاعف هذه الشريحة الاجتماعية في غضون 20 سنة، ومن ثم يصبح معدل النشاط السنوي % 12.7 النسبة لنظيره لدى الذكور، أي امرأة نشيطة مقابل 8 من الذكور[1]

وإذا كان الجزء الأعظم من النساء الجزائريات يعملن في الإدارة، فإن الزراعة 6% يصنفه الاختصاصيون تحت مسميات متعددة مثل" :العمل المستقل " أو " الخدمة المنزلية"، علما بأن المجموعة السكانية للنساء العاملات الأجيرات مازالت قليلة العدد للغاية،إذ تمثل 5 %من القوة العاملة الحضرية في الجزائر، كما أن معدل زيادة اشتغال %المرأة مازال هو الآخر منخفضا، فمعدل زيادة العمل بلغ % 1.82 عام 1966 و2.61 عام 1977

[1]- قيرة اسماعيل و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 65

أما بالنسبة للسيدات الماكثات في المنازل فقد بلغ عددهن 3.5 مليون امرأة في سن العمل[1].

وعلى كل حال فإن للمؤثرات الحضرية إسهامات عديدة في تبوء المرأة مكانة محترمة يأتي في مقدمتها ما ارتبط بها من ظاهرة إقبال المرأة على العمل خارج محيط الأسرة وتدعيم الاتجاه نحو تنظيم النسل وتباعد الولادات، وتغيير نمط العلاقات الأسرية في اتجاه ارتفاع مكانة المرأة، وتعدد الأدوار التي تقوم بها، فضلا عن إشباع عموم الأسرة الحضرية بالإيديولوجية، والاستقلال الذاتي بعيدا عن الاهتمام بكبار السن إشباعا لتطلعاتهن نحو مزيد من النجاح والرفاهية، ولقد كان من الطبيعي أن يصاحب التحولات التي اعترت كلا من البناء الأسري ومكانة المرأة تحولات مماثلة تتعلق بالتأكيد على الفردية في مقابل العائلة والديمقراطية في مقابل الأبوية.

إن المرأة الجزائرية اليوم تؤسس أحزابا نشيطة كحزب العمال الذي ترأسه السيدة لويزة حنون، كما يبرز جليا دورها في مجال الجمعيات التطوعية المؤطرة من طرف الأحزاب والدولة.

إن هذه الجمعيات المختلفة تحاول استقطاب النساء المهنيات الخبيرات في المجالات المختلفة من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمرأة، وذلك في ظل الأطر القانونية والتشريعية المختلفة على أساس أن الدستور الجزائري ينص على المساواة بين الرجل والمرأة ويعطيها حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كاملة.

كما أن قوانين العمل هي الأخرى تقوم على أساس المساواة بين الرجل والمرأة وهناك أحكام خاصة بالرعاية الصحية والجسدية للمرأة العاملة وحق المرأة في التعليم الإجباري وإجازة الوضع من دون مرتب لرعاية أطفالها...الخ.

[1]- قيرة اسماعيل و آخرون ، المرجع السابق، ص **253**

ورغم كل المجهودات المبذولة لترقية المرأة إلا أنه لازالت هناك عوائق تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود، هذه العوائق منها ما هو نظامي ومنها ما هو متأصل في البناء الاجتماعي، حيث مازال الحرمان من الحقوق التي منحها إياها القانون خاصة في المناطق الريفية، أين سلطان التقاليد لازال مسيطرا.

وتتعرض النساء اللواتي يشكلن نسبة عالية من القطاع غير الرسمي لشتى صور – الاستغلال والتهميش[1]

وكثيرا ما تتعرض المرأة التي أجبرتها الظروف على البحث عن مصدر رزق خارج العمل المأجور إلى الاحتقار والإهانة، لأنها تكون خاضعة لرحمة السماسرة وتجار التجزئة والجملة والعرض وغيرها.

إن كل القوى العاملة من العناصر الإنتاجية المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها، لكن العنصر النسوي الذي يعمل خارج سوق العمل المنظم يعاني من عدم الاستخدام العقلاني لهذه القوة الهامة فغالبا ما يكون معطلا أو يتم استخدامه استخداما ناقصا وهذا يرجع في غالب الأحيان إلى كون المرأة ما تزال مكبلة بالتقاليد والنظرة التميزية التي تساهم إلى حد بعيد على تهميشها.

2 . 7.المكانة الاجتماعية للمرأة في إطار قانون الأسرة الجزائري :

لقد عرفت قضية المرأة في الجزائر جدلا عنيفا بعد صدور قانون الأسرة بين القوى المتواجدة في الساحة الوطنية، ولقد لعبت وسائل الإعلام المختلفة دورا كبيرا في إثارة هذا

الموضوع بفروعه المختلفة بشكل لم تعرفه الدول العربية الإسلامية الأخرى مثل تونس، إذ نظمت من أجله مسيرات وتجمعات ولقاءات وندوات ومعارض للانتصار له أو عليه.

[1] -KACHA.N.L(1979).**La Situation et les Aspirations de la Femme Algérienne**. paris, thèse de 3eme cycle, P55

كما كثرت الانتقادات لهذا القانون من طرف الجمعيات النسوية المختلفة واللاتي نظمت نسيرة نحو المجلس الشعبي الوطني للتعبير عن رفضهن لهذا القانون الذي يرونه مجحفا للمرأة ، وكان رد فعل الجهة الإسلامية أن قامت بالاشتراك في تجمع نسوي كبير الذي دعت إليه "رابطة الدعوة الإسلامية" واعتبروا أن قانون الأسرة هو القانون الوحيد المستنبط من الشريعة الإسلامية، ودعت هذه الجهات إلى التطبيق العملي للمادة الثانية و التاسعة من الدستور وإعادة النظر في قوانين الدولة والإجراءات الإدارية المخالفة للأخلاق...إلخ.

مع العلم أن موضوع العمل على إيجاد هذا القانون ظل مجال نقاش طيلة مدة20 سنة كاملة وهذه المدة لم يستغرقها أي قانون غيره، وحين صدر لم يكن قانونا في مستوى هذه العشرين سنة كاملة، هذا النقاش الذي صدر حوله من القاعدة للقمة ومن القمة إلى القاعدة كانت قواعده في النهاية تتضمن بعض النقص وأحكامه تشتمل على بعض الغموض[1]

3.7. قانون الأسرة وموقف الأسرة الجزائرية :

من أهم المظاهر التي تدل على تطور المرأة في المجتمع هو ظهور ذلك الوعي لدى الكثير من النساء في المطالبة بحقوقهن والاعتراف بوجودهن كمخلوقات بشرية لا تختلف عن الرجل لا من حيث الحقوق ولا من حيث الواجبات.

ولقد تأثرت المرأة الجزائرية مثل باقي النساء في العالم العربي بالحركات التحررية العالمية التي تعد كتعبير عن عدم ارتياح النساء ورفضهن لنظام اجتماعي قام على أسس سلطوية المطالبة بتسيير شؤونهن بأنفسهن وفسح المجال لهن للحياة السياسية والاجتماعية، فدخلنا ميدان النضال من أجل إثبات الذات في وسط مجتمع لا يعترف إلا بحق الرجل.

[1]- سعد عبد العزيز، الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري، ط2، دار البحث قسنطينة، الجزائر، 1988، ص 12

ويبدو أن هذا المطلب يعبر عن رفض المرأة عن النظام الاجتماعي السائد، القائم على التمييز بين الجنسين، وسيطرة أحدهما على الآخر، والمرأة الجزائرية لم تصل بعد إلى هدفها في المساواة رغم ما حققته من نجاح بدخولها إلى مجال العمل، إن مشكل المرأة قائم أساسا في نظام وعلاقات اجتماعية تخضع لهما كما يخضع لهما الرجل وترى في جزء منه أنه تقليدي البنية.

لذا فإن بقاء بعض مخلفات النظام التقليدي يجعلها غير قادرة على الوصول إلى المساواة المرجوة، ولعل مخلفات هذا النظام يجسده قانون الأسرة، هذا القانون الذي يعكس طبيعة هذا المجتمع ووضع المرأة فيه، وعلى الرغم من تمتع المرأة باستقلال نسبي بعد دخولها ميدان العمل والتعليم ومشاركتها في الدورة الاقتصادية واكتساب حق المساواة مع الرجل في العمل ورغم ما تنص عليه الدساتير والخطب الرسمية من مساواة المرأة و الرجل.

1.3.7-مرحلة ما قبل صدور قانون الأسرة:

لم يعترف بأهمية دور المرأة في المجتمع الجزائري إلا بعد الثورة التحريرية، إذ برزت فيها على صعيد الكفاح المسلح، بعدما خرقت عادات وتقاليد المجتمع، التي جعلت منها كائنا ضعيفا تابعا لا قيمة له، فأظهرت قدراتها وإمكانياتها واستعداداتها للتضحية، ومنه اعترفت لها النصوص الرسمية قبل الاستقلال بكل الحقوق وواجبات المواطن.

1.3.7.ميثاق الصومام1956

أشاد بالشجاعة الثورية للمرأة واعترف بالدور الذي تقوم به فجاء في الوثيقة المنبثقة عن المؤتمر ما يلي" :توجد في الحركة النسوية إمكانيات واسعة تزيد وتكثر وأننا نحيي بإعجاب وتقدير ذلك المثل البارز الذي حدث به في الشجاعة النسوية للفتاة والنساء

والزوجات والأمهات اللواتي يشاركن بنشاط كبير في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن[1] "

3.3.7.ميثاق طرابلس 1962 :جاء في هذا الميثاق الذي صادق عليه بالإجماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في مدينة طرابلس في شهر يونيو 1962 قبل إعلان الاستقلال فيما يخص حقوق المرأة مساواتها بالرجل في الواجبات والحقوق ما يلي:

"ولن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة واحدة إلا الأمام ما لم يساند دوما محاربة الأحكام الاجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية، ولا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط بل

عليه أن يجعل من تطور المرأة واقعا واضحا لا رجعة فيه، وذلك بواسطة تحميل النساء مسؤوليات حزبية[2]

4.3.7.ميثاق الجزائر:

ركز على ما جاء في ميثاق طرابلس وتعرض لقضية جديدة لم يصرح بها ميثاق طرابلس وهي المساواة بين الرجل والمرأة إذ نص على" :أن المساواة بين الرجل والمرأة يجب أن تكون أمرا واقعا، ينبغي على المرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي وبناء الاشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية والنهوض بمسؤولياتها" كما جاء فيه أيضا" :يجب على المرأة أن تكون قادرة على وضع طاقاتها في خدمة البلاد بالمشاركة في النشاط الاقتصادي،بحيث تضمن ترقيتها الحقيقية بواسطة العمل[3].

[1]- عوفي مصطفى، خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص106

[2]- نفس المرجع، ص 106

[3]**ميثاق الجزائر، 1964 ، ص70**

5.3.7. دستور 1976-1989

منذ إنشاء الدستور ومع التعديلات التي طرأت عليه، وهو يضمن و يؤيد مساهمة المرأة في الحياة المهنية و أكد حقوق المرأة وفتح أمامها كل الفرص المتاحة للرجل من تعليم وعمل في جميع الميادين.

وهذا ما نجده في المادة 42 سنة 1976 التي تنص على ما يلي :" يضمن الدستور الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية" .

كما جاء في المادة 30 من الدستور :"تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية[1]

ونعود الآن لقانون الأسرة لمعرفة كيفية تجسيد هذه المساواة باعتباره القانون المسير لأهم وحدة في المجتمع.

أولا :سوف نتطرق إلى المسار التاريخي الذي تم فيه تبني قانون الأسرة في الجزائر وهذا من خلال أهم المراحل:

-بعد انتشار الإسلام في الجزائر، حدثت تغييرات كثيرة على تركيبات الأسر في المغرب العربي وطبقت تشريعات إسلامية حتى دخول المستعمر للبلاد سنة1830 وهذه التشريعات أحدثت ثورة في جميع الأصعدة خاصة في العلاقات العائلية ...إلخ.

- 1962اجتهادات فرنسية لكن لقيت هذه الاجتهادات مقاومة من طرف الجزائريين خوفا منهم من الذوبان و لفرنسة، وحفاظا منهم على الشخصية الوطنية الإسلامية من المستعمر ولقد توج هذا النضال بإنشاء حزب جبهة التحرير الوطني.

[1]- الجريدة الرسمية، j 1989 ص273

-بعد الاستقلال وفي سنة 1963 شرع في التحضير لنص قانون يسير الأفراد لكن كل مرة تفشل هذه المحاولات بسبب المناقشات الحادة التي تدور حوله.

-في سنة 1975 تم إلغاء التشريع الفرنسي الذي كان ساري المفعول وتم استحداث تشريع جديد للبلاد.

أكد الميثاق الوطني على حقوق المرأة كما أكد على الشخصية العربية الإسلامية للأسرة الجزائرية.

-وأخيرا صدر قانون الأسرة بعد المصادقة عليه في جوان 1984 وصاحب صدوره نقاشات واسعة إلى درجة أنه أدى إلى خلق حركة تحررية عند النساء.

فهذا القانون هو النص الأكثر احتجاجا عليه والذين تبنوه يرون أنه مبني على شرائع الإسلام التي أعطت دفعا ايجابيا لازدهار شخصية كل من الرجل والمرأة والطفل وكذلك العلاقات فيما بينهم سواء فيما يخص الطلاق أو الزواج أو الولادة وحتى التركة.

أما المعارضون فيعتبرونه قانونا غير عادل ولا يساوي إطلاقا بين الرجل والمرأة، وظل هؤلاء حتى الآن طالبون بتعديل مواده.

وسوف نحاول الآن من خلال موارد قانون الأسرة تقديم بعض أوجه الصراع القائم حول هذا القانون والذي يصنف في باب العنف و التسلط في حق المرأة.

8-دوافع خروج المرأة إلى العمل

كان هذا الموضوع محور بحوث كثيرة، خاصة دوافع خروج المرأة الأم لميدان العمل، فبعض هذه البحوث تناول دراسة الدوافع وراء هذا العمل وبعضها اهتم ببيان نتائجه والبعض الآخر تناول دراسة الاتجاهات والقيم المتعلقة بموضوع خروج المرأة للعمل،

وجاءت معظم نتائج هذه البحوث متعارضة، بعضها يؤكد أهمية عمل المرأة والبعض الآخر يسخط على الزوجة الأم التي تخرج للعمل.

ولقد أكدت الغالبية العظمى للنساء أن من أهم دوافعهن للعمل هو الحاجة الاقتصادية والمقصود هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة[1]

إلا أن هذا الدافع انخفضت قيمته تدريجيا وذلك بازدياد فرص التعليم وزيادة عدد النساء العاملات بالإضافة إلى التغير الذي حدث في مفهوم دور المرأة، بالإضافة إلى الدافع المادي والذي نجده واضحا في الأسر ذات الدخل المنخفض هناك دوافع شخصية كرغبة المرأة لتثبت كفاءتها وقدراتها في انجاز الأعمال التي كانت وقفا على الرجال فقط، أضف إلى ذلك هناك دوافع تحقيق الذات[2] .

وسنتعرض إلى كل من هذه الدوافع بالتفصيل:

1-الدافع الاقتصادي:

بينت الدراسات الأولى في هذا المجال أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية .والمقصود هو حاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة.

فقد تبين أن للعمل في حد ذاته أهمية كبرى في حياة المرأة .ففي مقال" وايت سانجدون وجد أنه عند سؤال ثلاثمائة وخمسة وعشرين امرأة عاملة بان يرتبن عشرة موضوعات حسب أهميتها فكان العمل المنظم الثابت في مقدمة القائمة وجاءت ظروف العمل الحسنة في المرتبة الثانية بينما جاء ترتيب الأجر المرتفع في المرتبة السادسة[3] .

[1]- عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 85
[2]- عوفي مصطفى، المرجع السابق، ص 143
[3]- عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 86

فخروج المرأة للعمل ضرورة استلزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث، إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة، والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة، دفع بالمرأة إلى الخروج عن إطارها التقليدي والمتمثل في دور المنجبة والمربية والراعية لشؤون أسرتها

عن دوافع خروج المرأة إلى ميدان العمل المهني ظهر" أن ففي دراسة قام بها هير للنساء من الطبقة الدنيا يعملن من أجل المادة[1] .

كما أن الظروف المعيشية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة الحديثة هي التي أجبرت المرأة على العمل ولمساعدة زوجها في تلبية رغبات أفراد أسرتها من مأكل وملبس ودواء.إن مقتضيات الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مختلف الأسر تفرض على المرأة الخروج لميدان العمل الوظيفي، حيث أن" الإحساس بأهمية العمل كوسيلة للحصول على النقود اللازمة لرفع مستوى معيشة الأسرة كان من أهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي[2]".

والعمل بالنسبة للمرأة كما تقول الكاتبة فرانسوا جيرو ضرورة وليس تسلية، بل ضرورة حياة أو الحياة بنفسها[3] ".

وعليه، نجد أنه لقد ارتبط خروج المرأة للعمل، بالدافع الاقتصادي، بحيث تحملت دورا إضافيا إلى جانب دورها الشاق لرعاية الأطفال وتدبير أمور وشؤون المنزل سعيا وراء رفع المستوى المعيشي للأسرة وتلبية كل ما يحتاجه أطفالها من لوازم الملبس والغذاء والأدوات المدرسية، فهي وإن تركتهم في المنزل لوحدهم طيلة ساعات عملها فهي من جهة أخرى تسهر على تحقيق راحتهم المادية وبالتالي الاجتماعية و النفسية.

[1]- عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 85
[2]- شكري عليا و آخرون، المرأة في الريف و الحضر، دراسة لحياتها في العمل و الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 238
[3]- رشوان أحمد، حسين عبد الحميد، علم إجتماع المرأة ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 26

العالم اليوم يمر بمرحلة اقتصادية جد صعبة، لذلك يعتبر عمل المرأة هام جدا فهي بدخلها تساهم في تحمل مسؤوليات البيت ومساندة زوجها .كما تضيف" كاميليا عبد الفتاح" في كتابها بعنوان" سكولوجية المرأة العاملة "أن هناك دراسة أجريت في المغرب عبرت فيها النساء أن الدافع الاقتصادي هو الذي يدفعهن إلى العمل.

وفي عام 1953 جاء تقرير" شوستيك "وتبين من نتائج المسح الذي تم على خمسة ألاف امرأة حديثة التخرج أن ثلثي 2/3 مجموع المتزوجات اللائي كن يعملن من أجل مساندة دخول أزواجهن .كما تبين في دراسة ياروا من الأمهات (Yarrow) ان 20% الامهات يعملن من أجل توفير أهداف صحية و ثقافية لأفراد الأسرة[1] .

وهناك دراسة أخرى أجرتها تماضر زهري حسون" حول تأثير المرأة العاملة على التماسك الأسري "وتوصلت إلى أن الرغبة في زيادة دخل الأسرة وتحسين المستوى المعيشي كان السبب الرئيسي الذي دفع أغلبية السيدات لمزاولة عمل مأجور خارج المنزل، خاصة اللواتي ينتمين إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط بنسبة[2]88%

2-الدافع الذاتي:

تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية وكذلك حب الظهور وتحقيق المنفعة الشخصية هي دوافع أخرى لخروج المرأة إلى سوق العمل، بحيث تبين في دراسة فريناند زفيج أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة، أكثر من خروجها إلى العمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية[3].

[1]- عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 85
[2]- تماضر زهور حسون ، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، مجلة الأمن و الحياة، العدد، 144، ص 50
[3]- رشوان أحمد ، حسين عبد الحميد، المرجع السابق، ص 99

ومنه يعتبر هذا الأخير بالنسبة للعاملة وسيلة لتأكيد وإبراز شخصيتها كفرد في المجتمع، له حقوق وواجبات باعتبار أن هذا العمل الخارجي وسيلة لاكتسابها مكانة هامة في المجتمع عامة والأسرة خاصة.

في الواقع" إن العمل قد طور شخصية المرأة، وجعلها تكتشف نفسها وتشعر بأنها فردا منتجا مفيدا، وإنها تستطيع أن تجابه الحياة لو اضطرت الوقوف بمفردها[1] .

وعليه ولأسباب مختلفة كالميل الشخصي، والرغبة في تحقيق الذات والحاجة إلى تحسين المداخيل العائلية وضرورة مساعدة الأسرة، باتت النساء تدخلنو لإعداد متزايدة إلى ميدان العمل المأجور، ولقد تقرر في البحث الذي قام به " لانكشير ان بعض الأمهات يلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الخروج والشعور بالرضا عن العمل واتفاق العمل مع ميولهم[2] .

وإنه لمن الخطأ أن ننضر إلى العمل على أنه مجرد مصدر الإيراد فحسب، بل هو مظهر من مظاهر النشاط الإنساني، فالفرد غير العامل هو إنسان فارغ الحياة، لذلك كان من الخطأ الفادح اعتبار المرأة مخلوق فارغ الحياة.

فهناك من السيدات يزاولن عملهن حتى بعد الزواج لا لحاجة الأسرة إليه، ولا لحاجتها لذلك، بل للعمل ذاته، وللخروج من بين جدران البيت، وفي هذا الصدد ترى الباحثة " **(HALLOUMA CHERIF)** أن العمل وسيلة لتحسين الوضعية المادية للمرأة، في الوقت نفسه وسيلة لخروجها من جدران البيت والانغلاق بمعنى أنه يوسع المجال الاجتماعي، حيث يخرجها إلى مكان حضاري جديد

[1]- حطب زهير، تطور بني الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت ، 1976، ص 267

[2]- عبد الفتاح كاميليا، المرجع السابق، ص 89

ثالثا : الدافع التعليمي:

نجد أن الأسرة قد أولت اهتماما كبيرا، وجهودا معتبرة بالنسبة لتعليم المرأة وتكوينها، حيث أصبح تعليمها حتمية لا مفر منها لإخراجها من بؤرة الأمية ولهذا كان لانتشار التعليم على نطاق واسع أثر مباشر في قلب المعايير التي كانت سائدة من قبل، فاندفعت المرأة إلى الشغل في مختلف الميادين جنبا إلى جنب الرجل[1].

وقد أصبح عمل المرأة كتكملة للمشوار الذي قطعته في صيرورة حياتها التعليمية ومنه يبدو أن التعليم هو الذي يساهم في توفير فرص التوظيف، لأن مساهمتها في النشاط المهني يرتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه بواسطة التعليم، إذ أنه بحصولها على الدرجات العلمية، تستطيع تأكيد ذاتها بواسطة العمل الخارجي.

وهكذا تجدر الإشارة إلى القول أن عمل المرأة يرتبط بتعليمها فتستتبع القيام بعمل مهني مناسب مع شهادتها العلمية المحصل عليها .وفي هذا الصدد تقول الباحثة سيمون بوفوار أنه بالتعليم استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج البيت حيث سمح لها أن تؤكد إنسانيتها وبحصولها على شهادات تعليمية فتحت لها أبواب المهن الأساسية

إذن يعتبر التعليم من أهم العوامل التي ساعدت المرأة على حصولها على العمل، وهذا ما أعطى لعجلة التغيير النسوي دفعة قوية، وقد ترتب على تعلم المرأة تحريرها من سيطرة التقاليد الاجتماعية التي كانت مفروضة عليها بشكل مباشر وذلك بتشغيلها في مختلف المهن المتخصصة.

[1]- الاخرس محمد صفوح، تركيب العائلة العربية، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، ط2، منشورات وزارة الثقافة و الارشاد القومي، دمشق، 1981، ص250

رابعا :الدافع السياسي:

أيضا هناك دافع آخر وراء عمل المرأة لا يقل أهمية عن الدوافع السابقة بحيث جاءت الدساتير والقوانين الدولية التي تنص على المساومة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وانعقدت مؤتمرات دولية في كل من ميكسيكو والقاهرة ودول أخرى لمعالجة أوضاع المرأة في الأسرة، والمجتمع في المجال الاجتماعي والثقافي وخاصة السياسي، حيث يعتبر العمل بالنسبة للمرأة كحق سياسي، تسعى من خلاله الوصول إلى السلطة.

وقد هاجمت" ماري ريان جندروق "فكرة التبعية الاقتصادية للنساء، وطالبت بحق المرأة في العمل، فالنساء في نظرها يجب أن يقتحمن كل الوظائف، الصناعية والسياسية من أجل أن لا تبقى في مكانة وضيعة وهامشية "لأنه بخروجها للعمل يمكنها أن تشارك في القرار السياسي للدولة.

خامسا :الدافع الاجتماعي:

إن الدافع الاجتماعي هو الآخر من بين الدوافع الأساسية التي جعلت المرأة تخرج إلى ميدان العمل الخارجي فمنه يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وإبداء أرائها المختلفة ومن ثمة فرض وجودها في المجتمع مما يسمح لها أن يكون لديها سلطة.

كما أن الشعور بالمسؤولية لدى المرأة العاملة وفرض ذاتها اجتماعيا يظهر جليا في مشتريات البيت (تأثيث البيت) وذلك حتى تثبت دورها في الحياة الأسرية.

إن خروج المرأة للعمل وسع من دائرة واجباتها، بحيث ساهم وعيها الثقافي وارتفاع مستواها التعليمي إلى تغيير وجهة نظرها إلى المسائل الأسرية إذ أصبحت تشارك في كل صغيرة وكبيرة تهم الحياة الاجتماعية لها ولأبنائها، فيمكنها أن تأخذ قرارات قضاء العطل

وتسيير ميزانية أسرتها بجزء من مرتبها ومن ثمة تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للأسرة.

ومن كل ما سبق نستنتج أن خروج المرأة للعمل جاء بدافع الحاجة المادية وهذا طبعا يعكس ثقافة المجتمع التي يرغب أساسا في بقاء المرأة في المنزل حتى تتفرغ لواجباتها المنزلية وتربية أطفالها، وتحقيق الذات طبعا لا يتم إلا من خلال القيام بواجباتها الأسرية، فالاعتناء بالأسرة هي الوظيفة الأساسية للمرأة أما عملها خارجا فيأتي في المرتبة الثانية ويمكن الاستغناء عنه إذا حدث وفشلت المرأة في التوفيق بين أداء عملها خارجا والقيام بأعبائها الأسرية.

10.إسهامات المرأة المختلفة:

1.10 المشاركة السياسية للمرأة في السلطة واتخاذ القرار.

إن تناولنا لقضية المشاركة السياسية للمرأة يجب أن يبدأ من منطلقات أساسية أهمها:

-أن قضايا المرأة لا تنفصل عن قضايا المجتمع ككل.

-أن الأديان السماوية والدساتير قد حفظت للمرأة مكانتها وحقوقها، وأن أي تجاوزات في مجال حقوق المرأة إنما يرجع إلى بعض الممارسات المرتبطة بتقاليد أو أعراف أو قيم اجتماعية .[1]

-أن تعزيز تمكين المرأة بالمشاركة الفعلية في مختلف المجالات لا يتنافى ولا يتعارض مع تقدير دورها الرئيسي والحيوي في رعاية الأسرة وتنشئة الأبناء.

-فإذا كانت المرأة هي نصف المجتمع فإن مشاركتها في الحياة السياسية تصبح ضرورة وغاية في وقت واحد، كما أنه لا يخفي علينا أن دخول المرأة دائرة صنع القرار على كافة

[1]- فهمي محمد سيد، المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، ط1، دار الوفاء للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2007، ص **124**

المستويات هو مؤشر للاستعداد الكامل للتعامل الصحيح مع قرن قادم .ولذا فانه من الضروري معرفة الوضع الحقيقي للمرأة كمواطنة في المجتمع لها حقوقها وعليها واجبات، ومدى مشاركتها في القرارات الهامة والقضايا الرئيسية خصوصا وأنها تتأثر بتلك القرارات التي تنعكس نتائجها بشكل مباشر عليها.

ورغم ذلك تظل هناك معوقات تعترض المشاركة السياسية للمرأة فنجد أن نسبة المشاركات في المؤسسات المختلفة محدودة قياسا إلى النسبة التي تمثلها في المجتمع، وكذلك فانه في الوقت الذي تبوأت فيه بعض المناصب القيادية، إلا أن هناك الكثير من المناصب التي لم تصل إليها المرأة بعد .ويرجع هذا الخلل إلى مجموعة من الأسباب في مقدمتها:

1-ارتفاع نسبة الأمية وذلك أنه رغم تزايد نسبة تعليم المرأة في العقد الماضية لازالت الأمية تستوعب نسبة غالبة من النساء بصفة عامة وفي الريف بصفة خاصة وفي التحليل الأخير تظل الأمية من أهم معوقات الدور السياسي للمرأة بسبب ترابط حقوق التعليم والعمل ولمشاركة في العمل العام.[1]

2-ارتباط معنى الانجاز بالذكور، وشيوع الأفكار والتقاليد التي تشجع على احتباس المرأة والخوف المستمر على مستقبلها .ومع الأسف فإن نفس تلك الأفكار يعاد إنتاجها بطريقة أو بأخرى بواسطة بعض المناهج التعليمية والموارد الإعلامية.

3-ضعف التنسيق بين المنظمات النسائية على نحو لا يمكنها من تكتيل الجهود والموارد اللازمة لرفع مستوى الوعي السياسي للمرأة من جهة، وحل مشكلة تصارع الأدوار التي تعاني منها المرأة من جهة أخرى.

[1]- فهمي محمد السيد، المرجع السابق، ص 126

4-عدم الوعي بين النساء بالحقوق الممنوحة، أي بحقوقها القانونية وما كفلته لها التشريعات المختلفة، كذلك عدم معرفة الرجل بتلك الحقوق يوقعها في مشكلات كثيرة، كذلك فإن الفهم الخاطئ لما ورد من أحكام في الشريعة الإسلامية والدساتير المختلفة.

ففي الجزائر التي ناضلت فيها المرأة من أجل الاستقلال وحصلت على بعض الحقوق السياسية والاجتماعية كالتصويت وعدم التزوج القسرى وتعدد الزوجات والزواج المبكر، إلا أنه لم يغير من وضعها ودورها، وأصبح الضغط الاجتماعي قويا، ولم تحاول الجزائر وضع سياسة لتحرير المرأة، ولا تشارك المرأة في الأنشطة العامة إلا بعد موافقة من الأب أو الزوج، وحتى التنظيم النسائي في الجزائر لا يمثل حلقة اتصال بين النساء والحكومة.

2.10. المشاركة الاقتصادية للمرأة:

لا شك في أن المرأة تساهم في العديد من الصناعات التمويلية مثل صناعة الدواء والمأكل والملبس والتطريز والحياكة والأشغال اليدوية والزخرفة والنسيج الرفيع، وصناعة اللبن والجبن وتربية الدواجن، والعمل بالزراعة والحقل والبيع والشراء بالسوق...الخ وما يترتب على ذلك من تنمية الأسرة والمجتمع[1] .

3.10. المشاركة الاجتماعية للمرأة:

لا شك أن لها دور تنموي في العمل الاجتماعي لا يستطيع احد إنكاره، حيث تشارك فيه عن طريق جمعيات سيجلون فيها أهدافهم بوزارة الشؤون الاجتماعية ومن الأمثلة عن الأعمال الاجتماعية للمرأة، مراكز رعاية الأمومة والطفولة، مكاتب وزارة الصحة مراكز .محو الأمية وتعليم الكبار، الأندية الاجتماعية[2] .

[1]- نور عصام ، دور المرأة في تنمية المجتمع، جامعة الزقازيق، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 41
[2]- السنوسي رمضان و الدوسي عبد السلام، دور المرأة العربية في التنمية، ط1، دار الكتب الوطنية، 2009، ص 85

نلاحظ أن المرأة استطاعت أن تقتحم بنجاح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستطاعت أن تثبت وجودها في جميع ميادين الحياة.

11.الوضعية التعليمية للمرأة الجزائرية :

منذ مرحلة النضال الوطني التحرري ضد الكولونيالية الفرنسية سعت المرأة إلى التحرر بدرجات متفاوتة، باعتبار قضية تحررها جزءا من المسالة الوطنية، وقضية إنسانية واجتماعية ومجتمعية عامة من جهة، وقضية تتعلق باضطهاد المرأة وما تتعرض له من أشكال الظلم والاستغلال والقهر والعنف وما تعانيه من أنواع التمييز الجنسي والقانوني في سائر مجالات الحياة من جهة أخرى، فالمسالة الوطنية التحررية قضية المجتمع ككل كونها قضية عامة تشمل قضيتي الرجال والنساء على قدم المساواة، أي قضية تحرر المجتمع وانسنته وعقلنته وديمقرطته وتقدمه[1] .

أولا :تعليم الفتاة إبان الحقبة الاستعمارية.

لقد كان التعليم الفرنسي في الجزائر الخاص بالبنات هدفه هو السماح للمسلمات من اكتساب ثقافة مزدوجة والارتقاء في نفس الوقت إلى المستوى التعليمي لأزواجهن في المستقبل، كما كان يهدف إلى تكوين مدرسات لتعليم اللغة العربية في الابتدائي وإعطاء الدروس الإضافية للبنات

1-المدرسة القرآنية:

هي مدارس دينية لا تدرس في غالب الأحيان إلا اللغة العربية والقرآن الكريم لا وهناك من يضيف إلى برامجه بعض المواد كالحساب والرسم والأشغال اليدوية والأناشيد،

[1]- المدني توفيق، اتجاهات المغرب العربي بين الأحياء و التأجيل ، دراسة تاريخية سياسية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 113

وبالتالي كانت الفتاة على غرار الذكر تتلقى نفس التعليم وتزيد عنه في الأمور التي تخصها كامرأة.

2-جمعية العلماء المسلمين:

تأسست هذه الجمعية بقيادة عبد الحميد بن باديس في 1931 بقسنطينة وكان هدفها تطوير تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وكانت تسعى لفتح مدارس في كل مكان وتعطي تعليما خاصا بالذكور والإناث على حد سواء .

12. أثر وانعكاسات خروج المرأة إلى ميدان العمل:

1.12.الانعكاسات على شخصيتها:

إن المرأة المشتغلة تعمل رغبة في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكانياتها والمساهمة في تطوير المجتمع، أي لديها رغبة في القيام بدور إيجابي نشيط في الحياة، وقد تبنى ذلك في إحساسها بذاتها ومن إقبالها على الحياة بتفاؤل، رغم أن عملها داخل المنزل قد يمنحها الاستقلال الذاتي ولكنه لا يفيد المجتمع مباشرة فهو لا يحررها بل يجعلها متعلقة بالزوج أن المرأة مهما S.BOURA والأطفال فتظل مشاعر التبعية قائمة على ذاتها، حيث يرى كانت محترمة فإنها تبقى ثانوية تابعة، فالفشل في الحياة الزوجية بالنسبة إليها خطر، فهي زوجة قبل كل شيء .بالإضافة إلى التأثير الايجابي الذي يحدثه العمل على نفسية المرأة نجد التأثيرات السلبية، فقد تتعرض المرأة العاملة للتأزم النفسي الذي يسببه حرمانها من أداء رسالتها الطبيعية وهي الأمومة.

كما أن المرأة العاملة تشعر بصداع عنيف بين مغريات الحياة العملية خارج المنزل وحنينها إلى الاستقرار وبناء بيت تكون فيه الزوجة والأم [1].

[1]- عبد الفتاح كمايليا، المرجع السابق، ص 269

2.11. انعكاسات عمل المرأة على رعاية الأبناء:

هناك فكرة سائدة وهي أن الأمهات العاملات تختلف عن الأمهات الغير العاملات في اتجاهين نحو تربية الأبناء بحيث توجد دراسة تؤكد على النتائج السلبية لعمل الأم فيما يخص رعاية أطفالها باعتبار أن العلاقة بين الأم وطفلها بمثابة ركيزة أساسية في النمو الاجتماعي والنفسي والانفعالي، كما يعتبر الانفصال المطول والمتكرر بين الطفل والأم من الأمور المهددة للاستقرار[1].

إن العلاقة التفاعلية بين الأم والطفل ليس المهم في عدد الساعات التي تقضيها الأم مع طفلها إنما في نوعية التفاعل الحاصل بين الطفل والأم، فقد أدى خروج المرأة للعمل إلى تخليها عن العملية الطبيعية ولجوء المرأة إلى العملية الاصطناعية أي الفطام. إن قضاء المرأة ساعات طويلة في العمل يعرض أطفالها إلى الإهمال وسوء التربية، ناهيك عن قلق المرأة على أطفالها عندما تتركهم في البيت، فالمرأة العاملة تتعرض لمشكلة عدم وجود من يرعى أطفالها أثناء خروجها للعمل[2] .

يقال أن عمل المرأة يقدم للأطفال فرصة للتعاون والتعلم في المنزل ويعرض عليهم أعباء ثقيلة لا يتحملها البالغين[3].

نجد في بعض الأحيان الأسر النواة تلجأ إلى الاستعانة بالخادمات أو المربيات الأجنبيات للمساهمة في القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال دون الوعي بأسس وأصول التربية الصحيحة للأطفال هذا ما يؤثر بلا شك على نمو الأطفال وانتشار العنف بينهم[4] .

[1]- نفس المرجع، ص 270
[2]- بيومي محمد أحمد، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص 81
[3]- خولي سناء، الأسرة و الحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص99
[4]- غنيم رشاد و آخرون ، علم الاجتماع العائلي، ط2، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع و الطباعة، مصر، 2008، ص 141

كما أن عمل المرأة العاملة تميل إلى تحديد عدد الأبناء نظرا لحبها الشديد لمهنتها وارتباطها بها نتيجة الحاجة المادية فأصبحت على إثر ذلك مضطرة إلى تحديد عدد الأبناء لكي لا يعرقلون حياتها المهنية

2.12.انعكاسات عمل المرأة على العلاقة بزوجها:

تتعرض المرأة لسوء وتأزم وتوتر علاقتها الزوجية وهذا يحدث بسبب غياب المرأة عن البيت، وتعرضها للإرهاق والتعب وكذلك عدم مبادرة الزوج في مساعدته لزوجته في الوظائف المنزلية، هنا يعتقد أنها مقصرة وغير قادرة على خدمته وخدمة أطفالها، مما يؤدي إلى الشجار بينهما.

فقد أصبح عمل المرأة في المنزل يشارك فيه الرجل أما إذا تمسك بالمعايير القديمة لتقسيم العمل فان ذلك يؤدي إلى شجار ومتاعب بينهما .

خلاصة الفصل الثاني:

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى دراسات معمقة ولا يمكننا أن ندرسها بمعزل عن عالمها الخارجي الذي تنتمي إليه (الأسرة والمجتمع)، لذلك لا بد من دراسة الأدوار والوظائف المختلفة للمرأة كأم وزوجة داخل الأسرة والمجتمع معا، إذ أن المرأة بخروجها إلى العمل تحملت مشاق دورين يتطلب كل واحد منهما جهد عضلي وفكري كبيرين، وصعوبة تأدية الدورين طرحت سلسلة من التساؤلات وأسالت الكثير من الحبر وكثرت الدراسات الميدانية في هذا المجال باعتبارها نصف المجتمع ومحور الحياة الاجتماعية فهي المشرف الرئيسي على كل شؤون أسرتها وهي الوحيدة التي تجعلها متماسكة ومستقرة، فخ زوجها للعمل لا يؤثر على استقرار أسرتها وتماسكها بل بالعكس يساعد على ذلك ولكن مع توفر جملة من الشروط أهمها :توفير الدعم الأسري خاصة من طرف الزوج ومساعدته لها داخل الأسرة وخارجها، زيادة على توفير مجموعة من البدائل المكملة لعمل المرأة أهمها دور الحضانة المناسبة للأطفال

الفصل الثالث
الاستقرار الاسري

تمهيد:

أولا:الأسرة المستقرة:

ثانيا: العائلة أو الأسرة الفرعية (الانتقالية)

ثالثا .العائلة غير المستقرة .

1.مظاهر الاستقرار الأسري

2-عوامل الاستقرار الأسري

1-العوامل الديمغرافية

2-العامل الديني

3.العوامل النفسية والعاطفية

4-العوامل الثقافية والاجتماعية

5-عوامل الاختيار(إطاره وأسلوبه)

تمهيد:

إن استقرار البناء الأسري يسهم مباشرة في الاستقرار والتنمية الاجتماعية وذلك مرده الى "أن الأسرة عماد المجتمع ،وقاعدة الحياة الانسانية ، وأنها إذا أسست على دعائم راسخة من الدين والخلق والترابط الحميم ، فإنها تكون لبنة قوية في بناء الأمة او خلية حية في جسم المجتمع... ومن ذلك كان فساد الأسرة .وعدم استقرارها او انحلالها مناط فساد المجتمع وانهياره[1] "

وتمثل السكينة او السكن (المصطلح القرآني) جوهر و روح الحياة الزوجية والأسرية وتأخذ معنى السكينة النفسية والروحية والجسمية والاجتماعية التي تطبع حياتهم كأزواج وزوجات ، وكآباء وأمهات ، وكأبناء وبنات ،وكأسرة كبيرة في محيط اجتماعي اكبر ، بالمودة والرحمة والبركة[2]

الاستقرار الأسري يمثل حالة التوازن التي تسود مؤسسة الأسرة والعلاقات الزواجية ، وتشمل حالة التوازن جميع الجوانب الحيوية في الحياة الأسرية (العاطفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية).

لقد قسم المختصين في علم الاجتماع العائلي الأسرة أو العائلة الى ثلاثة أصناف من حيث الاستقرار وقوة العلاقات الاجتماعية:

أولا : الأسرة المستقرة :

يقصد بها الأسرة او العائلة الكلاسيكية، أو التقليدية التي تقطن البيئات الزراعية والريفية، والقروية، وهذا نوع كان موجودا في أوربا قبل الثورة الصناعية، وفي اليابان والصين قبل بدء التصنيع، وكان موجودًا أيضا في البلاد العربية والإسلامية قبل خمسينات القرن الماضي، هذا وقد سمي هذا النوع بالعائلة المستقرة لأن أفرادها يعتقدون بأفكار اجتماعية،

[1] مج من الباحثين - التفكك الأسري، الأسباب والحلول، كتاب الأمة"التفكك الأسري "العدد85 ، 2001 وزارة الشؤون الإسلامية -الدوحة -ص72

[2] برغوث الطيب – الأسرة المسلمة على طريق النهضة الحضارية، دار قرطبة، ط1،الجزائر،2004، ص 13

ودينية، وأخلاقية واحدة ويشاركون في أداء مهنة واحدة - أي أن الابن يزاول نفس مهنة أبيه ويعتقدون بقيم متشابهة ويسلكون عادات وتقاليد متشابهة، ويعيشون ظروفاً اقتصادية، واجتماعية متقاربة، وأن العلاقات الاجتماعية التي تربطهم قوية ومتينة، الأمر الذي يسبب استقرار الأسرة و العائلة وترابط علاقات أفرادها، وتوحدهم في مجال تحقيق أهدافها وطموحاتها، وبالتالي تماسكها بشكل جيد[1]

ثانيا: العائلة أو الأسرة الفرعية (الانتقالية)[2]

وهي العائلة او الأسرة الانتقالية، أي العائلة التي في طريقها نحو التحول من عائلة مستقرة إلى عائلة غير مستقرة، والعائلة او الأسرة الفرعية هي التي تتميز ببعض صفات العائلة المستقرة في الوقت الذي تتميز فيه ببعض صفات العائلة او الأسرة غير المستقرة، وتعتبر هذه العائلة مقطوعة الجذور لأنها فقدت صفاتها التقليدية، ولم يتح لها الوقت الكافي لكي تكتسب صفات العائلة الحديثة أي الصناعية , وتعد العائلة العربية في الوقت الحاضر عائلة فرعية تمر في مرحلة انتقال، لأنها كانت عائلة مستقرة، وهي الآن عائلة فرعية وسوف تتحول مستقبلا إلى عائلة غير مستقرة .وهذا النوع من العوائل هو الذي يزاوج بين القديم والحديث، فعاداتها وتقاليدها وقيمها قديمة نسبيا، بينما طراز معيشتها والأدوات التقنية التي تستعملها تكون حديثة بدرجة كبيرة .وعادة ما تكون مستويات تماسكها معقولة.

ثالثا . العائلة غير المستقرة[3] .

وهي العائلة والأسرة الحديثة التي تعيش وسط المجتمعات الحضرية والصناعية .وقد سميت هذه التسمية أي غير المستقرة لأنها تعتقد بقيم وأيديولوجيات وممارسات مختلفة، فالابن مثلا يعتقد بأفكار وآراء وقيم ومقاييس تختلف عن أفكار وآراء وقيم أبيه، كما إنه يمارس مهنة تختلف عن مهنة الأب، وتكون ظروفه الاقتصادية، والاجتماعية ليست متشابهة مع ظروف

[1]-أبو النيل محمود السيد -علم النفس الاجتماعي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت،1985 ، ص45
[2]-سعد العبيدي، النبأ، العدد 53 شوال 1421 كانون الثاني2001
[3]-أبو النيل محمود السيد، المرجع السابق، ص 47

أخوته .وأمور كهذه تسبب عدم استقرار الأسرة، أي عدم وجود العلاقات الاجتماعية القوية والمتماسكة التي تربط أفرادها، وهذا ما يؤدي عادة إلى فشلها في تحقيق أهدافها الأساسية، أما العلاقات القرابية التي تربط أفراد هذه العائلة فتتميز بالضعف والبعثرة لكونها تستند على الجانب الرسمي والمصلحي، فالزيارات بين الأسرة غير المستقرة وأقاربها تكون مقتصرة على المناسبات مثل الأعياد والأفراح والمآتم، ولا تتيح المجال لهم بالسكن معها في بيت واحد.

إن الأسرة غير المستقرة صغيرة الحجم تغالي باستخدام برنامج التخطيط العائلي، يميل أفرادها إلى تولي الوظائف الأساسية، وترك الثانوية إلى الدولة، ولما كانت هذه العائلة تعيش في بيئة حضرية وصناعية معقدة فإنها تعتمد مبدأ تقسيم العمل، والتخصص فيه وتتمتع بمستوى اقتصادي رفيع وتكون عادة مرفهة ماديا واجتماعيا .إلا أنه ومن ناحية أخرى فان المشكلات الاجتماعية والحضارية التي تجابه هذه العائلة هي أكثر خطورة وأشد بأسا من المشكلات التي تجابه تلك العوائل المذكورة في أولا وثانيا .الأمر الذي ينعكس سلبا على مستويات تماسكها

1.مظاهر الاستقرار الأسري :

نستطيع من الناحية المبدئية أن نؤكد أن الاستقرار الأسري يمر عبر استقرار الزواج والحياة الزوجية كذلك أن الاستقرار في هذا السياق يعني السكن والسكينة المرتبطة بالمودة والرحمة بين الزوجين وعليه حتى لا تنحصر العلاقة بين الزوجين في صورة مادية جسدية بحتة فقد نبهت الشريعة الإسلامية أن من مقاصد هذه العلاقة أن يسكن كل من الزوجين الى الأخر وأن يكون بينهما مودة ورحمة[1]

يقول أحد الأساتذة من جامعة الجزائر ": 2 *إن الأسرة هي المأوى (le refuge) الطبيعي للجنسين الإطار الوحيد النقيpur لعلاقتهما، والفرد عبارة عن (نصف) لا يكتمل إلا

[1]- جمال الدين عطية ،نحو تفعيل مقاصد الشريعة ،دار التنوير ،الجزائر 2004 ،ص148

بالارتباط بنصفه الأخر ،وتعتبر الرغبة الجنسية ثانوية بالنسبة لعملية تشكل الأسرة فهي عامل مساعد أما العامل الأساسي فهو المرافقة المؤسسة على المودة والرحمة ، وذلك ما عبر عنه القران بلفظة " السكن إن العائلة أو الأسرة المستقرة سميت بهذا الاسم لان أفرادها يعتقدون أفكار اجتماعية ودينية وأخلاقية واحدة ويشاركون في أداء مهنة واحدة ،أي أن الابن يزاول نفس مهنة أبيه، ويعتقدون بقيم متشابهة ويسلكون عادات وتقاليد متشابهة ويعيشون ظروفا

اقتصادية واجتماعية متقاربة و أن العلاقات الاجتماعية التي تربطهم قوية ومتينة ، الأمر الذي يسبب استقرار العائلة وترابط علاقات أفرادها وتوحدهم في مجال تحقيق أهدافها وطموحاتها وبالتالي تماسكها بشكل جيد[1] .

من خلال ما سبق من فصول هذه الدراسة عرفنا أن الاستقرار الأسري ترتفع درجته وتظهر دلالته الواقعية أكثر العائلة العشائرية التقليدية وذلك لما تتسم به هذه العائلة من مميزات التماسك والوحدة في الإيديولوجية الاجتماعية والدينية والتشابه في القيم والعادات والتقاليد.

وفقا لذلك يمكننا أن نستخلص مظاهر الأسرة (العائلة) المستقرة فيما يلي:

- السكن في بيت واحد.
- الاشتراك في الاعتقاد بنفس الأفكار الاجتماعية والدينية والأخلاقية.
- الاشتراك في تحقيق الطموحات والأهداف.
- التماسك الجيد وقوة العلاقات القرابية.
- قلة ظاهرة الطلاق أو انعدامها أحيانا.
- الاشتراك في الملكية للثروات والممتلكات.

[1]- محمود السيد ،علم النفس الاجتماعي ،الجزء الأول ،دار النهضة العربية 1985 ،ص45

- قلة مشاكل الميراث.
- مركزية السلطة واتخاذ القرار ،الذي يستأثر به الرجال وكبار السن من الذكور.
- تقسيم العمل بين الرجال والنساء.
- الاشتراك في التنشئة الاجتماعية للأبناء، حيث يهتم الرجال بالقضايا الدينية والأخلاقية الاجتماعية و يهتم النساء برعاية الأطفال وتهذيبهم والحفاظ عليهم من الأخطار الخارجية.
- قلة جنوح الأبناء.

2-عوامل الاستقرار الأسري :

تتضافر مجموعة كبيرة من العوامل والعناصر في الوصول الى الاستقرار الأسري نحاول ذكر أهمها:

1-العوامل الديمغرافية:

التي تتمثل في: السن ، أو فارق السن ، والمستوى التعليمي ، وعدد الأطفال ، ومدة الزواج . فقد أشارت مثلا دارسات الى أن ارتفاع السن عند الزواج من العوامل المرتبطة بزيادة استقرار العلاقة الزوجية أي أن الناس الذين يتزوجون في سن مبكرة يتعرضون لعدم الاستقرار الأسري وقد يعود ذلك الى المتزوجين في سن مبكرة يكونون غير مؤهلين عاطفيا ونفسيا ، وهم على اطلاع بأنه توجد فرصة كبيرة لزواجهم مرة أخرى في حالة الطلاق [1] في حين أن فارق السن بين الزوجين فيعتبر سببا قويا في سوء التوافق الزواجي ولكنه ليس العامل الأوحد بل يتضافر مع أسباب أخرى مثل نمط وسمات شخصية الزوجين وأسلوب ومجال الاختيار عند الزواج.

[1]- بلميهوب كلثوم ،الاستقرار الزواجي. دراسة في علم النفس سلسلة دراسات،منشورات الحبر، 2006، ص 75

2-العامل الديني:

يعتبر عامل الدين والخلق احد أهم الركائز الأساسية للاستقرار الزواجي ويتضح ذلك في معايير الاختيار الزواجي لدى الأزواج والزوجات التي يتصدرها العامل الديني كما في دراسة عياشي 1994 حيث بينت تمسك -أفراد عينة البحث المتكونة من 303 مبحوث من الجنسين بولاية الجلفة -بعامل الدين كمحك أساسي في الاختيار الزواجي وذلك لما يوفره الدين من ضمان تمسك القرينة بالأخلاق الفاضلة والقيم التي تحمي الأسرة من عوامل الهدم كشرب الخمر والزنا والمخدرات والمعاملة السيئة[1] ...بيد أن الإسلام قد بين الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الحياة الزوجية الناجحة (المودة والرحمة والمعاشرة الطيبة)

3.العوامل النفسية والعاطفية:

يرجع علم النفس نجاح العلاقة الزواجية واستقرارها الى التوافق الزواجي المرتبط بالنضج الانفعالي لكلا للزوجين الذي يعد مؤشرا لمستوى التطور في قدرة الفرد على إدراك ذاته وإدراك الآخرين بموضوعية، وليصبح قادرا على التمييز ما بين الحقيقة والخداع ، ويتعامل بناء على ما يدركه من حقائق ، حيث تزداد المشكلات بين الزوجين كلما انخفض النضج العاطفي أو لكليهما أو لأي منهما أو توقف عند مستوى معين1 .

أما الجانب العاطفي فالثقافة القرابية في المجتمعات العربية تنظم الزواج بين أبنائها دون التفكير في الحب والميول العاطفي بين الطرفين المعنيين بالزواج غير أن الفرق بين الزواج المنظم أو المرتب من قبل الأهل والزواج المبني على الحب هو غياب الاختيار الموضوعي والمناسب أكثر منه غياب الحب في النوع الأول.

[1]- عياشي صباح ،اختيار مقاييس تكافؤ القرينين والتغير الاجتماعي والثقافي ،رسالة ماجستير في علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ، 1994، ص 75

4-العوامل الثقافية والاجتماعية:

لكل مجتمع ثقافته الكلية وثقافاته الفرعية التي تؤطر وتظهر في الحياة الاجتماعية للناس، ويمثل الزواج فضاء لالتقاء و لاندماج ثقافة العائلتين الأصليتين للزوجين.

إن الثقافة الجزائرية التقليدية تنبذ الثقافة الفردية والاستقلالية، فالفرد في إطارها لا يملك أي شيء ، فهو لا يمثل إلا وسيلة تستعملها الجماعة، ولا يملك اتخاذ أي قرار بدون الرجوع الى أهله ولا يمكنه تحقيق أي شيء دون مشاركتهم ، فإذا اختار زوجته دون موافقتهم فسيبذلون كل إمكانياتهم لينتهي هذا الزواج بالطلاق.

يتضمن العامل الاجتماعي مجموعة من الأخلاقيات هي:

1-المودة و التراحم-2 الاحترام المتبادل -3 الثقة المتبادلة -4 القدوة الحسنة -5 .التوافق الزواجي.

6-الحوار الأسري-7 .المصارحة و المكاشفة -8 .عدم تأجيل حل المشكلات العالقة.

9-التركيز على الخطأ لا على الشخص

5-عوامل الاختيار(إطاره وأسلوبه)

من بين المزايا التي استخلصت من الوصف السابق لمظاهر الاستقرار الأسري أن الزواج من نفس دائرة الجماعة الاجتماعية أكثر اتصافا بالاستقرار حيث تعبر علياء شكري في هذا السياق بقولها" .ولهذا الأسلوب في الزواج (بين أبناء العمومة والخؤولة) بعض المزايا الواضحة، التي تخدم استقرار الأسرة نفسها من ناحية، و تحافظ على التعاون بين الأسر المختلفة من ناحية أخرى.فالنساء اللائي ينتمين الى الأسرة من خلال الزواج يكن معروفات للنساء الموجودات بالفعل داخل لأسرة بوصفهن أقارب لهن. وهن اللائي يسعين الى إتمام هذا الزواج ، ويعملن على تحقيق التكيف مع أقارب الزوج. ومن ثم نجد أنه عندما تستقر

أولئك الزوجات بالفعل مع أزواجهن ، لا يؤدي ذلك الى حدوث قدر كبير من الاضطراب في التناغم والتعاون داخل الأسرة[1] ."

رأينا فيما سبق في البحث الى أن هناك تداخل بين الأسلوب الوالدي والأسلوب الحر في الاختيار للزواج على المستوى الواقعي لان الأسرة في عملية اختيارها للزوجة أو قبولها للزوج تأخذ في الحسبان العوامل والظروف الاجتماعية والنفسية التي نشا تها ابنها أو ابنتها فيها ،والاختيار الأسري الذي يربط بين أسرتين أو عائلتين قبل أن يربط بين شخصين يعطي الأهمية والاعتبار للنواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ونادرا ما يعطي الاهتمام بعاطفة الحب بين الفتيان والفتيات، فهذه العاطفة في الثقافة القرابية

العربية تنمو بعد الزواج بصفة تدريجية ولا تكون قبل الزواج. في حين أن الأسلوب الفردي أو الحر في الاختيار للزواج مهما كان فرديا وشخصيا فلا يمكن أن يغفل النواحي الاجتماعية والثقافية للبيئة الأسرية والعائلية التي تحيط بالفرد الذي يسعى للحصول على الرضا والقبول من هذا المحيط الاجتماعي الذي يحتضنه

[1]- شكري علياء ،الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية 1992 ،ص72 -

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الرابع
منهجية البحث

عناصر الفصل الرابع:

مجالات الدراسة(البشرية والزمني والجغرافي)

تحديد عينة الدراسة وطريقة اختيارها

المنهج

ادوات جمع البيانات

طريقة تفريغ البيانات الاحصائية

1/ مجالات الدراسة:

1-1: المجال المكاني: أجرينا هذه الدراسة الميدانية بـــ كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة الجلفة .

ملاحـــــــظة:

قمنا بتوزيع 52 استمارة بالتساوي بين أمهات أستاذات جامعيات وقد اختبرنا ثلاث مبحوثات بالقطاع التي يعملن بها .

2-1: المجال الزمني: استغرق البحث الميداني أو بالأحرى دامت مدة استجواب المبحوثات شهر واحد وقت قصير نوعاً ما" شهر افريل 2016" بعدها خضعت استمارة المقابلة للتجريب من دراستنا الاستطلاعية حيث عدلنا على ضوئها بعض الأسئلة وأضفنا أخرى واخترنا ميدان البحث في وضوح فهم الأسئلة بالنسبة للمبحوثات قبل إتمامها بشكلها النهائي وقمنا بتحصل على النتائج المتحصل عليها وتفريغ البيانات .

3-1: المجال البشري: يعد تحديد المجال الجغرافي والزمني للدراسة ،توجهنا إلى تحديد المجال البشري ويتمثل أساسا في العناصر الممثلة لوحدات العينة أو مجموعة البحث والمجتمع الذي تمت دراسته (ونقصد به جميع الإفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث)[1]

2/ أدوات الدراسة :

غالبا ما يجد الباحث نفسه غير قادر على تطبيق دراسته على جميع مفردات البحث وكل الحالات المكونة له،علاوة على أن دراسة المجتمع كله قد تكون مضيعة للوقت تبديد للجهد وللنفقات بغير مبرر،وعلى هذا الأساس فإن الباحث في طريقة العينة إذ يكتفي بعدد محدد نسبيا من أفراد المجتمع الأصلي،ويجب أن يتوفر شرطان في العينة أو لهما أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي،أما الشرط الثاني فيمثل في ضرورة أن تكون للمجتمع الأصلي فرصا متساوية

[1] – بوحوش عمار ومحمد محمود الذنيبات،المرجع السابق ،ص25.

في الإختبار.[1]

وهناك مفهومان :" العينة" وهي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين و" المعاينة" وهي مجموعة من المعلومات تسمح بإنتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة.

وتنقسم المعاينة بدورها إلى نوعان:

- **المعاينة الإحتمالية :** نوع من المعاينة يكون فيها إحتمال الإنتقاء معروفا بالنسبة إلى كل عنصر من عناصر مجتمع البحث، والذي يسمح بتقدير درجة تمثيلية العينة.

- **المعاينة الغير الإحتمالية:** نوع من المعاينة يكون فيها إحتمال إنتقاء عنصر من عناصر المجتمع البحث ليصبح ضمن العينة الغير معروفة تسمح بتقدير درجة تمثيلية العينة المعدة بهذه الطريقة.[2]

وفي بحثنا هذا ربما أن قاعدة مجتمع البحث معروفة والمتمثلة في اساليب التنشئة الاجتماعية الاسرية ودورها في إنضباط التلميذ في مرحلة الثانوي فقد لجأنا إلى المعاينة الإحتمالية وصنفناها إلى المعاينة القصدية:" وهي أخذ عينة بواسطة البحث عن طريق القصد من بين مجموع عناصر مجتمع البحث وفي طريقة الفرز إعتمدنا على الفرز الالي.[3]

---

[1] – محمد شفيق ، **البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الإجتماعية**،المكتب الجامعي الحديث ، مصر،ب ط ،2006،ص 85.

[2] – موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ، تر: بوزيد صحراوي وآخرون ،دار القصبة للنشر،الجزائر،ب ط،2006،ص 301.302.

[3] – المرجع نفسه، ص 311.

3- المنهج المعتمد في الدراسة:

لكل دراسة علمية منهج عملي محدد نتبعه وتظهر خطواته إنطلاقا من المقدمة إلى غاية الخاتمة وفيها نبرهن على أشياء وننفي أشياء أخرى ،لكي نصل إلى نتائج علمية محددة.[1]

ويعرفه عبد الرحمن بدوي على أنه :في التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة ،إما من أجل الكشف عن حقيقة حين تكون بها جاهلين،وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين.[2]

كما أن الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في دراسة موضوع ما يعرف على أنه الطريق الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات، ويعني كذلك الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة المعلومة.[3]

وفي هذه الدراسة إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي على أنه :طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا" كما يعرف أيضا على أنه :"طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة".[4]

ومن هنا فإنه بإتباع هذا المنهج نستطيع أن نتمكن من تشخيص الظاهرة المراد دراستها والإحاطة بها وذلك بوصف وتحليل متغير الدراسة و عمل المرأة و تأثيره على الاستقرار الاسري في الجانب النظري ومن ثمة الإطلاق إلى تحليل ووصف العلاقة بينهما في الجانب الميداني،والهدف من هذا المنهج جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في

---

[1] – محمد عثمان الخشب، **فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية**،الجزائر،دار الرحاب للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة، ب ط ،ص149.

[2] – أحمد زردومي وآخرون،**علم إجتماع من التغربي إلى التأمل**،الجزائر،دار المعرفة،ب ط ،1998،ص 154.

[3] – عمار بوحوش ومحمد الذنيبات ،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،ب ط،1995،ص 95.

[4] – محمد شفيق ،**البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية**،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،ب ط،1985،ص 106.

المجتمع المدرسي وإيجاد العلاقة بين مختلف الظواهر ،إذ لا يعتمد هذا المنهج على وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو بل بغية الوصول إلى استنتاجات ونتائج تساهم في فهم هذا الواقع.

4- أدوات جمع البيانات:

على الباحث أن يحسن اختيار الأدوات اللازمة لجمع كل البيانات الخاصة بموضوع بحثه لكي تكون وافية شاملة لكل الجوانب ، فالقيمة العملية لنتائج البحث في أي مجال علمي تتوقف إلى حد كبير على طبيعة الأداة المستخدمة في جميع البيانات العامة ومستوى كفاية هذه الأداة.[1]

لذلك تم استخدام في دراستها الأدوات التالية:

4-1: الإستبيان: تعتبر وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، ترتكز عليها البحوث الميدانية خلال عملية جمع المعطيات حول الموضوع المدروس وهي عبارة عن مجموعة من أسئلة مرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في إستمارة وتقدم إلى أشخاص معينين قصد الحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها.[2]

ومنه فإن هذه التقنية تهدف إلى تسجيل الإجابات في الوثيقة مع ردود أفعال المبحوثين المتعلقة بالموضوع[3]

تحتوي استمارة المقابلة على الأسئلة وقد تم توزيع الأسئلة في (3) محاور على الشكل التالي:

المحور الأول :يشمل ستة أسئلة شخصية للمبحوثات تتضمن السن،الخبرة ، عدد الأولاد ، مكان العمل ،نوع الإقامة ، الوظيفة

---

[1] – زيدان عبد الباقي،**قواعد البحث الإجتماعي**،القاهرة: مطبعة السعادة،ب ط،1974،ص 192.

[2] – فوزي عبد الله العكش ، **البحث العلمي والإجرائي والمناهج** ،نقلا عن عمار بوحوش ،القاهرة : دار المعارف ،ب ط، بدون سنة ، ص 16.

[3] محمد علي محمد ، **علم اجتماع والمنهج العلمي** ، ط2 ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، سنة1981 ، ص 796.

المحور الثاني :يشمل على (10) أسئلة خاصة بالمبحوثات والبيانات التي تتعلق بأثر عمل المرأة على رعاية الأبناء

المحور الثالث :يشمل على (10) أسئلة خاصة بالمبحوثات والبيانات التي تتعلق بأثر عمل المرأة اتجاه أسرتها

الفصل الخامس
تحليل نتائج الاستمارة

عناصر الفصل الخامس:

تحليل البيانات العامة

تحليل بيانات الفرضية الأولى

نتائج الفرضية الأولى

تحليل بيانات الفرضية الثانية

نتائج الفرضية الثانية

تحليل بيانات الفرضية الثالثة

نتائج الفرضية الثالثة

تمهيد

هذا الفصل الثاني من الدراسة الذي يحتوي على نتائج الدراسة التطبيقية الناتجة عن دراسة الميدان بعد توزيع الاستمارة على عينة مجتمع البحث و قمنا بتفرغها و تحويلها إلى جداول إحصائية ما اجل إن نقوم بقراءتها و محاولة تفسير نتائجها ،و مناقشة الفروض التي اقترحناها كإجابة مؤقتة تحمل علاقة افتراضية بين متغيرين ،على سؤال الاشكالية الذي هو محور هذه الدراسة ،يحتوي هذا الباب على الجداول الاحصائية تحوي على قراءة احصائية و أخرى سوسيولوجية ،و مناقشة الفروض و التأكد من اثباتها أو نفيها

المحور الأول: البيانات الشخصية

جدول 1 يوضح سن العاملات

	التكرارات	النسبة %
اقلمن25 سنة	10	19.2
من 26 الى35 سنة	31	59.6
أكبر من36 سنة	11	21.2
المجموع	52	100.0

يتبين من خلال الجدول رقم 01 إن نسبة 59.6 % من المبحوثات سنهن ما بين 26 و35 و21.2 % اكبر من 36 سنة و19.2% اقل من 25 سنة هذا يدل على أن أكثر من نصف مجتمع الدراسة سنهن يتراوح ما بين 26 و36 سنة .

جدول 2 يوضح خبرة العاملات

	التكرارات	النسبة %
أقل من5سنوات	10	19.2
من 6 سنوات الى15 سنوات	36	69.2
اكثر من15 سنة	6	11.5
المجموع	52	100.0

يتبين من خلال الجدول رقم 02 إن نسبة 69.2 % من خبرة العاملات تتراوح من 06 سنوات إلى 15 سنة و19.2% اقل من 05 سنوات و11.5% أكثر من 15 سنة وهذا ما يدل على أن أكثر من نصف المجتمع تتراوح خبرتهن ما بين 06 سنوات و15 سنة.

جدول 3 يضح عدد الأطفال

	التكرارات	النسبة %
لا يوجد	8	15.4
واحد	10	19.2
أكثر من واحد	34	65.4
المجموع	52	100.0

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 03 أن نسبة 65.4 % لديهن أكثر من ولد ونسبة 19.2 % ليهن ولد واحد ونسبة 15.4 % لا يوجد لديهن أولاد وهذا ما يدل على أن أكثر من نصف المبحوثات لديهن أولاد.

جدول 4 يوضح مكان عمل المبحوثات

	التكرارات	النسبة %
قريب	37	71.2
بعيد	15	28.8
المجموع	52	100.0

من خلال الجدول رقم 04 يتبين لنا أن 71.2 % مكان عملهن قرب من إقامتهن و28.8 % مكان عملهن بعيد من إقامتهن وهذا ما يوضح أن اغلب النساء العاملات عملهن قريب من مكان إقامتهن

جدول 5 يوضح مكان الإقامة

	التكرارات	النسبة %
مع الأهل	21	40.4
مسكن خاص	31	59.6
المجموع	52	100.0

يوضح لنا الجدول رقم 05 أن نسبة 59.6 % وعددهن 31 من المجموع البالغ عددهم 52 لديهن مسكن خاص في حين تمثل نسبة 40.4% أي 21 من المبحوثات التي صرحنا بأن إقامتهن مع أهل الزوج

جدول 6 يوضح نوع الوظيفة

	التكرارات	النسبة %
تدريس	36	69.2
ادارة	16	30.8
المجموع	52	100.0

من خلال الجدول رقم 06 يتبين لنا أن نسبة 69.2 % أي 36 من إجمالي المبحوثات وظيفتهن التدريس ونسبة 30.8 % أي 16 من مجموع المبحوثات البالغ عددهم 52 وظيفتهن الإدارة

المحور الثاني :الخاص بالفرضية الأولى القائلة بوجود تأثير لعمل المرأة على رعاية الأبناء

جدول 7 يوضح احتياج العمل للوقت

	التكرارات	النسبة %
نعم	5	9.6
لا	47	90.4
المجموع	52	100.0

يوضح الجدول رقم 07 أن نسبة 90.4 %عملهن يحتاج لوقت كبير بينما نسبة 9.6 % لايحتاجون عملهن لوقت كبير و من خلال هذه النتيجة يتبن لنا أن أغلبية العاملات يجدون أن عملهم ليس بسيط ويأخذ منهم الوقت الكثير، وهذا ما يكون عبارة عن مؤشر لعدم توفير الوقت لباقي متطلبات الحياة بالنسبة للمرأة العاملة.

جدول 8 يوضح إجبار العمل في أخذ الأولاد لدار الحضانة

	التكرارات	النسبة %
نعم	10	19.2
لا	42	80.8
المجموع	52	100.0

يتبين لنا ان من خلال الجدول رقم 08 نسبة 80.8 % عملهم لا يحتاج لأخذ أولادهن لدار الحضانة ونسبة 19.2 %يحتاج عملهم في اخذ أولادهن إلى دار الحضانة

من خلال هذه النتيجة نجد ان اغلبية العاملات لا يأخذون ابنائهم الى دور الحضانة وهذا ما يزيد العبء عليهن في رعاية البناء وتنشئتهم تنشئة سليمة.

جدول 9 يوضح إجبار أخذ الأولاد إلى مكان العمل

	التكرارات	النسبة %
لا	52	100.0

نقول كل النساء العاملات لا يأخذن أبنائهن معهن إلى العمل، وحسب السؤال السابق فأن 80.2 % لا يأخذون أبنائهم الى دور الحضانة ونسبة 57.7 % لا يستعينون بخادمات في البيت ومنه يمكن القول ان الامهات العاملات يجدون صعوبة في مكان تواجد الابناء اثناء العمل، وهذا ما يزيد من صعوبة الرعاية لهم و الاهتمام بهم .

جدول 10 يوضح الرغبة في اخذ العطل لرعاية الأطفال

	التكرارات	النسبة %
نعم	37	71.2
لا	15	28.8
المجموع	52	100.0

من خلال هذه النتائج يتبين أن 71.2% من العينة يرغبون في أخذ عطل من اجل رعاية الأبناء بالمقابل 28.8 %لا يحتاجون لأخذ عطلة وهذا ما يوضح عدم القدرة على التوفيق بين العمل و رعاية الأبناء.

جدول 11 يوضح مشكل تربية الأبناء في الوقت الحاضر

	التكرارات	النسبة %
نعم	41	78.8
لا	11	21.2
المجموع	52	100.0

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 78.8 %من النساء العاملات أي 41 من إجمالي المبحوثات 52 يقولن أن تربية الأولاد في الوقت الحاضر مشكل مقابل نسبة 21.2 %أي 11 من مجموع مجتمع البحث يقولن العكس

نجد في هذه النتيجة أن رعاية الأبناء أصبحت مشكلة بالنسبة للمرأة العاملة ومنه تظهر عن هذا الخلال في عدم التوافق بين العمل ورعاية الأبناء مشاكل اجتماعية لم تكن موجود في المجتمع من قبل .

جدول 12 يوضح التعزيز المادي في إرضاء الأبناء

	التكرارات	النسبة %
نعم	36	69.2
لا	5	9.6
احيانا	11	21.2
المجموع	52	100.0

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة العملات اللواتي يقلن أنهن يستعين في إرضاء أولادهن بالمادة 69.2 % ونسبة 9.6 % عكس ذلك أي نجد أن أغلبية العاملات يستعن بالمادة في إرضاء الأبناء وهذا ما يؤثر سلبا على سلوك الأبناء الحالي و المستقبلي.

جدول 13 يوضح لنا مساعدة الأمهات العاملات لأولادهن مع نوع الوظيفة

		الوظيفة		المجموع
		تدريس	ادارة	
هل تساعدين الأبناء في انجاز واجباتهم المدرسية	نعم	36	10	46
		100.0%	62.5%	88.5%
	لا	0	6	6
		0.0%	37.5%	11.5%
المجموع		36	16	52
		100.0%	100.0%	100.0%

من خلال الربط بين هذين المتغيرين نجد بان 88.5% من العينة يساعدنا أبنائهن في انجاز الواجبات المدرسية منهم 100% المدرسات و 62.5% إداريات وهذا ما يفسر حرص العاملات على مستقبل الأبناء.

جدول 14 يوضح مساعدة الزوج للزوجة وعدد الأولاد

		عدد الاولاد			المجموع
		لا يوجد	واحد	أكثر من واحد	
هل يساعدك زوجك في رعاية الابناء؟	نعم	4	20	2	26
		50.0%	58.8%	20.0%	50.0%
	لا	4	14	8	26
		50.0%	41.2%	80.0%	50.0%
المجموع		8	34	10	52
		100.0 %	100.0 %	100.0%	100.0 %

نجد أن نسبة مساعدة الأزواج لزوجات قليلة 50.0% فيها 53.8%بالنسبة للذين لديهم طفل واحد فقط 20.0% بالنسبة للذين لديهم أكثر من واحد وهنا من المفروض أن نجد آن المساعدة تكون كلما زاد عدد الأولاد إذن نقول أن النساء العاملات لا يجدون المساعدة في رعاية الأبناء.

جدول 15 يوضح الرغبة في اخذ العطل لرعاية الأولاد مع مكان الإقامة

		أين تعيش؟		المجموع
		مع الأهل	مسكن خاص	
هل ترغبين في اخذ عطلة من اجل رعاية الأبناء؟	نعم	11	26	37
		52.4%	83.9%	71.2%
	لا	10	5	15
		47.6%	16.1%	28.8%
المجموع		21	31	52
		100.0%	100.0%	100.0%

تبين لنا نتائج هذا الجدول 71.2 من العينة يرغبون في أخذ عطل من أجل رعاية الأبناء وفي هذه النسبة نجد أن 83.9 %هن من يقطن في مساكن خاصة منفردة ونجد 52.4 % يعشنا مع الأهل لذلك نقول أن للأهل دور مساعد في رعاية الأبناء بدليل أن النساء اللواتي يعشنا مع الأهل لا يرغبنا في أخذ عطل من اجل رعاية الأبناء.

ونجد 28.8 %من العينة قالوا لا يرغبن في أخذ عطلة من اجل رعاية الأبناء فيهم 47.6% هم يعشنا مع الأهل.

جدول 16 يوضح إشكالية تربية الأولاد في الوقت الحاضر مع خبرة العاملات

		خبرة العاملات			المجموع
		أقلمن5سنوات	من 6 سنوات إلى15 سنوات	اكثر من 15سنة	
هل تربية الأبناء مشكلة فهذا الوقت الحاضر؟	نعم	5	30	6	41
		50.0%	83.3%	100.0%	78.8%
	لا	5	6	0	11
		50.0%	16.7%	0.0%	21.2%
المجموع		10	36	6	52
		100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

يتبين في هذا الجدول المركب أن 78.8% من العينة يقولون أن رعاية الأبناء مشكلة في هذا الوقت الحاضر فيهم100% الذين تفوق خبرتهم 15 سنة و83.3 % الذين تتراوح خبراتهم بين 6 و15سنة و50.0% اقل من 5 سنوات إذن انه كلما زادت الخبرة ومدة العمل زاد معها صعوبة الرعاية بالأبناء، إذن أن عمل المرأة أصبح مشكل اجتماعي لما نتج عنه من مشاكل منها رعاية الأبناء.

نتيجة الفرضية الأولى:

من خلال النتائج الموجودة في الجداول البسيطة و المركبة نجد أن أغلبية العينة قالوا أن العمل ليس بسيط ويتطلب وقت كبير.

المحور الثالث :الخاص بالفرضية الثانية القائلة بوجود تأثير لعمل المرأة على انجاز مهامها الأسرية

جدول 17 يوضح وجود الوقت لترتيب البيت

	التكرارات	النسبة%
نعم	32	61.5
لا	20	38.5
المجموع	52	100.0

من خلال الجدول رقم نجد أن نسبة العاملات اللواتي يقلن أن هناك الوقت الكافي لترتيب البيت 61.5% وهن 32 من إجمالي العينة بالمقابل نسبة 38.5 % لا يجدن الوقت الكافي اي 20 من إجمالي العدد ومن هنا نستنتج أن أغلبية العاملات تجدن الوقت الكافي في ترتيب البيت وهذا ما يؤثر ايجابيا على الأسرة .

جدول 18 يوضح كيفية قضاء عطلة الأسبوع

	التكرارات	النسبة %
نعم	26	50.0
لا	26	50.0
المجموع	52	100.0

نجد في هذا الجدول رقم 18 أن النسب متعادلة بين عينة البحث هناك من يقلن أن عطلة نهاية الأسبوع تكون للمرأة وهناك من تقلن عكس ذلك أي عطلة نهاية الأسبوع تكون للبيت ومن خلال هذا يتبين لنا أن عطلة نهاية الأسبوع كافية للمرأة وللبيت في نفس الوقت .

جدول 19 يوضح استطاعة الزوجة العاملة في تلبية حاجيات لزوجها وأولادها

	التكرارات	النسبة %
نعم	27	51.9
لا	25	48.1
المجموع	52	100.0

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن نسبة 51.9 يستطعن تلبية حاجيات أولادهن أزواجهن بالمقابل 48.1 لا يستطعن تلبيات حاجيات أزواجهن وأولادهن وهذا ما يدل على أن عمل المرأة لا يؤثر في تلبية حاجيا الزوج والأولاد .

جدول 20 يوضح وجود الوقت للمرأة العاملة

	التكرارات	النسبة %
نعم	10	19.2
لا	42	80.8
المجموع	52	100.0

من خلال الجدول رقم 20 يتبين لنا أن نسبة 80.8 ليس لديهن الوقت للترفيه عن أنفسهن أي 42 من إجمالي عدد العينة و19.2 لديهن الوقت للترفيه أي 10 من المجموع الإجمالي

جدول 21 يوضح طلب الأكل السريع مع نوع الإقامة

		أين تعيش؟		المجموع
		مع الأهل	مسكن خاص	
هل تجدين إحراج في طلب أكلات سريعة	نعم	10	10	20
		47.6%	32.3%	38.5%
	لا	11	21	32
		52.4%	67.7%	61.5%
المجموع		21	31	52
		100.0%	100.0%	100.0%

يتبين في هذا الجدول رقم 21 المركب أن61.5% من العينة يقولون يقلن أنهن لا يجدن إحراج في طلب الأكلات السريعة وذلك 67.7 % في مسكنهن الخاص و52.4 مع أهل الزوج نقول من هذا أن النساء اللواتي لديهن مسكن خاص هن أكثر طلب للوجبات السريعة.

جدول 22 يوضح كيفية قضاء عطلة نهاية الأسبوع مع مكان العمل

		مكان العمل		المجموع
		قريب	بعيد	
هل عطلة نهاية الاسبوع تكون للبيت؟	نعم	26	0	26
		70.3%	0.0%	50.0%
	لا	11	15	26
		29.7%	100.0%	50.0%
المجموع		37	15	52
		100.0%	100.0%	100.0%

يبين لنا الجدول رقم 22 أن نصف عينة مجتمع البحث أي 50 % تكون عطلة نهاية الأسبوع لها وهذا بنسبة 0.0 % اللواتي يسكن بعيد من مكان عملهن و70.3 % يسكن قريب من مكان عملهن نستنتج من هذا أن كلما كان المسكن قريب كلما كانت نهاية الأسبوع لصالح المرأة العاملة والعكس كلما كان المسكن بعيد عن البيت كلما كانت عطلة نهاية الأسبوع للبيت.

جدول 23 يوضح وجود الوقت للترفيه مع عدد الأولاد

		عدد الأولاد			المجموع
		لا يوجد	واحد	أكثر من واحد	
هل لديك وقت للترفيه عن نفسك	نعم	1	7	2	10
		12.5%	20.6%	20.0%	19.2%
	لا	7	27	8	42
		%47.5	79.4%	80.0%	80.8%
المجموع		8	34	10	52
		100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 23 المركب بين وجود الوقت للترفيه مقارنة مع وجود الأولاد وتعدادهم أن نسبة العاملات اللواتي ليس لديهن الوقت للترفيه 80.8 % أي بنسبة 80 % كل من اللواتي عندهن أولاد و47.5 % اللواتي لا يوجد عندهن أولاد نستنتج من هذا انه كلما قل عدد الأولاد كلما زاد الوقت للترفيه.

نتيجة الفرضية الثانية:

من خلال النتائج الموجودة في الجداول البسيطة والمركبة المتعلقة بوجود تأثير لعمل المرأة على انجاز مهامها الأسرية نستنتج أن لعمل المرأة أثر سلبي على انجاز مهامها الأسرية

مناقشة النتائج :

إن تصفحنا تحليلنا لهذه النتائج في عمومها تكشف لنا أمور هامة تخص عمل الزوجة و مدى تأثير العلاقات الأسرية بهذا العمل و ذلك من عدة أوجه **:** من جهة عمل الزوجة أحدث انهيار و لو نسبي في تقسيم العمل داخل المنزل ، حيث أن الخط التقليدي الذي كان يميز أعمال الرجال و أعمال النساء في المنزل أصبح اقل وضوحا عن ذي قبل ، حيث أن عمل الزوجة في المنزل أصبح يشارك فيه الزوج، و إذا تمسك الرجل بالمعايير القديمة لتقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى شجار و متاعب مستمرة بينهما لأن الزوجة و نظرا لكون التغيير الذي حدث في المجتمع أجبرها على أن تخرج بعيدا عن فضاء المنزل لتعمل و تتقاضى أجرا مساهمة منها في تحمل أعباء الأسرة جنبا لجنب مع زوجها ، هذا التغيير الذي دفع بها لن نفعل ذلك بالإضافة إلى القيام بكل الأدوار التقليدية السرية التي كانت تقوم بها فإن على الرجل الزوج هو الآخر أن يتحمل معها و لو جزءا من هذه المسؤولية داخل المنزل ليخفف عنها و لو بالجزء اليسير كل هذه المتاعب ، و مع ذلك فمن خلال بحثنا هذا تبين لنا أن مسؤولية الزوجة العاملة داخل أسرتها و خاصة فيما يخص الشغال المنزلية لم تتناقص كثيرا رغم المساعدة التي تتلقاها من طرف زوجها حيث أن مساعدة زوجها لها كانت مقرونة بوقت الفراغ الذي يتوفر لديه بالإضافة لكون أغلبية أزواج هؤلاء العاملات يفضلون أعمال منزلية و يقومون بها دون القيام بأخرى ، و هذا راجع للخلفية التقليدية حيث بعض الأعمال لا يمكن أن يقوم بها الزوج رغم التغير الذي حدث في الأسرة بفعل التطور الاجتماعي و بالتالي قد تبين لنا أن الزوجة العاملة مازالت تحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة ،كما أنها الإشراف على رعاية الأطفال و مراقبة سلوكهم رغم مساعدة الزوج لها في ذلك .

فلقد اتضح لنا من خلال النتائج أن:

المرأة العاملة تلعب دورا في تحمل مسؤولياتها الزوجية فرغم أنها غير معارضة لا من طرف الزوج أو أهله فهي تسعى لاستقرار أسرتها والعمل على راحتها رغم عودتها متعبة بعد دوام العمل فهي ترى أن العمل ضروري بالنسبة لها بصفتها راضية عن ذاتها بالرغم من ساعات العمل الطويلة التي تقضيها بعيدة عن ذاتها بالرغم من ساعات العمل الطويلة التي تقضيها بعيدة عن زوجها فهي تسعى للمساهمة ومساعدة زوجها في الحاجيات المنزلية حتى ولو لم يطلب الزوج ذلك فهي ترى نفسها مسؤولية عن هذه الأسرة ويسعى للقضاء على المشاكل والأزمات مع زوجها وذلك بتخصيص وقت كافي لذلك وهذا الوقت يكون دائم وذلك من أجل نجاح هذه الأسرة بتقسيم الوقت بين الزوج والأطفال وواجبات المنزل فكل جزء لديه وقت وأم الأوقات الذي تقضيها مع زوجها وخاصة من الجانب العاطفي فهي تسعى إلى تنظيم وقتها وتخصيص وقت لزوجها وذلك من أجل تكيف جو العاطفة داخل الأسرة مما يزيد في علاقة أفراد الأسرة وبالتالي تماسكها واستقراها ومن بين نتائج بحثنا هذا لاحظنا أن المرأة العاملة كيف تسعى إلى إسعاد و إرضاء أطفالها رغم التعب الذي تواجهه خلال عملها خارج المنزل وداخلة فهي تحاول أن لا يؤثر عملها على علاقتها بطفله وبسلوكه بجهة أو بأخرى وذلك بتخصيص وقت لهم والاهتمام بهم لكي لا ينعكس عملها على حياة أطفالها بالسلب وذلك بتلبية حاجيات طفلها المادية والمعنوية وتجنب المشاكل قدر الإمكان مع أطفالها وذلك بمراقبتهم المستمرة وخاصة من الناحية الدراسية ومتابعتها وذلك بتخصيص أوقات للطفل لمجالسته والحوار معه لكي لا تقع في مشاكل بسبب عملها على أطفالها من خلال كل ما سبق تبين لنا أن المرأة العاملة تسعى لاستقراها أسرتها بشكل أو بآخر رغم تفاقم المسئوليات عنها مسئولياتها تجاه زوجها واتجاه أطفالها فهي في تحي دائم وذلك بالتخطيط المحكم من أجل نجاح حياة الأسرة

الاستنتاج العام:

إن تصفحنا تحليلنا لهذه النتائج في عمومها تكشف لنا أمور هامة تخص عمل الزوجة و مدى تأثير العلاقات الأسرية بهذا العمل و ذلك من عدة أوجه **:** من جهة عمل الزوجة أحدث انهيار ولو نسبي في تقسيم العمل داخل المنزل ، حيث أن الخط التقليدي الذي كان يميز أعمال الرجال وأعمال النساء في المنزل أصبح اقل وضوحا عن ذي قبل ، حيث أن عمل الزوجة في المنزل أصبح يشارك فيه الزوج، و إذا تمسك الرجل بالمعايير القديمة لتقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى شجار و متاعب مستمرة بينهما لأن الزوجة و نظرا لكون التغيير الذي حدث في المجتمع أجبرها على أن تخرج بعيدا عن فضاء المنزل لتعمل و تتقاضى أجرا مساهمة منها في تحمل أعباء الأسرة جنبا لجنب مع زوجها ، هذا التغيير الذي دفع بها لن نفعل ذلك بالإضافة إلى القيام بكل الأدوار التقليدية السرية التي كانت تقوم بها فإن على الرجل الزوج هو الآخر أن يتحمل معها و لو جزءا من هذه المسؤولية داخل المنزل ليخفف عنها و لو بالجزء اليسير كل هذه المتاعب و مع ذلك فمن خلال بحثنا هذا تبين لنا أن مسؤولية الزوجة العاملة داخل أسرتها وخاصة فيما يخص الشغال المنزلية لم تتناقص كثير رغم المساعدة التي تتلقاها من طرف زوجها حيث أن مساعدة زوجها لها كانت مقرونة بوقت الفراغ الذي يتوفر لديه بالإضافة لكون أغلبية أزواج هؤلاء العاملات يفضلون أعمال منزلية و يقومون بها دون القيام بأخرى ، و هذا راجع للخلفية التقليدية حيث بعض الأعمال لا يمكن أن يقوم بها الزوج رغم التغير الذي حدث في الأسرة بفعل التطور الاجتماعي و بالتالي قد تبين لنا أن الزوجة العاملة مازالت تحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة ،كما أنها تقوم بالإشراف على رعاية الأطفال ومراقبة سلوكهم رغم مساعدة الزوج لها في ذلك ، فلقد اتضح لنا من خلال النتائج.

.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام بحثي هذا أشير إلى أهمية تناول ظاهرة خروج الزوجة للعمل بالدارسة خاصة وأنها ذات أبعاد عقلانية من جهة ومن جهة أخرى ذات دلائل نفسية - اجتماعية - فخروج الزوجة للعمل رغم أنها ظاهرة صحية وحضارية إلا أنه لابد من أن يلازمها اهتمام من طرف الباحثين والمختصين الاجتماعيين حتى يمنع حدوث آثار سلبية على صحة الأسرة، فلا يمكن إغفال الدراسات الأجنبية التي أظهرت بعض الآثار غير المرغوب فيها خاصة على الأطفال وأحدثت انهيار في تماسك الأسرة نتيجة عدم المبالات بأمور الأسرة والغياب الطويل للأم عن أطفالها، ولهذا كانت هناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات أخرى والتي يتم فيها التعرف على رأي الزوج نفسه في خروج زوجته للعمل و أ ري الأطفال أيضا في هذه الظاهرة على اعتبار أنهم أكثر الأشخاص تعاملا معها، وهذا للتمكن من معرفة أبعاد الظاهرة المراد دراستها معرفة معمقة لهذا كله اقترح أن تكون بحوث أخرى تتناول هذه الظاهرة الحديثة في المجتمع الجزائري ومدى تأثيرها على الأسرة خاصة.

توصيات :

رغم أنه أحيانا يعاب في الدراسات الأكاديمية الميدانية على تقديم التوصيات إلا إذا كان العمل موجه لصالح مؤسسة ما أو مديرية معينة إلا أن الباحثة ارتأت أن تقدم هذه التوصيات نظرا لنتائج دراستي ومقابلاتي مع أفراد عينة البحث حيث أن هذه التوصيات مبنية أساسا على واقعهن المعاش، وفي ما يلي تقترح الباحثة هذه التوصيات العملية:

يجب أن توفر للمرأة العاملة رعاية تتمثل في تأكيد الضمانات الممنوحة لها في التشريفات الاجتماعية كإنشاء خدمة اجتماعية لرعاية أطفال هؤلاء النسوة كدور الحضانة لأن العديد من النساء العاملات لديهن أطفال و لا يجدن الوسيلة المناسبة لرعايتهم أثناء العمل، ذلك لأن دور الحضانة تخفف عن المرأة العاملة بعض المسؤولية تقي الأطفال

الإهمال و التشرد و الجنوح التي يتعرضون لها أثناء غياب الأم ، حيث ترى الزوجة العاملة أنه يجب أن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل ووزارة التربية و غيرهم من المؤسسات ذات العلاقة بمعالجة هذه المشكلة، و هذا بإنشاء العديد من مؤسسات الحضانة ورياض الأطفال في كافة الأحياء و المدن و أماكن العمل و تنتهي إلى ما بعد انتهاء الدوام الرسمي.

كما يطالبن بتوفير الأدوات و الأجهزة الكهرومنزلية ، لأنها يتطلب استعمالها جهد اقل وتسهل العمل المنزلي مع مراعاة خفض أثمانها في الأسواق حتى تتمكن الزوجة العاملة من اقتناءها.

و نظرا للإرهاق و التعب اللذين تتعرض لهما الزوجة العاملة بسبب تحمل مسؤولياتها المضاعفة في البيت و العمل فإنه يتطلب من الزوج و الأطفال خاصة القادرين مشاركة المرأة في أعمال المنزل ، إذ كما يطالب المجتمع المرأة بأن تساعد في عملية النمو الاقتصادي و زيادة الإنتاج كذلك للمجتمع حق بأن يطالب الزوج بمديد المساعدة في العمل المنزلي.

عدم الربط بين العمل المنزلي و جنس الأبناء خلال التنشئة الاجتماعية إذ يجب تدريب البناء

و البنات من الصغر التعاون معا في بعض الأعمال المنزلية دون تمييز فلقد كان علي بن أبى طالب كرم وجهه يعاون زوجته فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في كثير من أعمال المنزل.

كما لا ننسى أن الزوجة العاملة تعاني الأمرين بسبب ضيق الوقت و قلة الجهد الناتجين من تطبق نظام الدوام الكامل في العمل، فجعل النساء العاملات تعاني من هذا الأمر و يشكل ضغط عليها بالنسبة لإمكانية القيام بوظيفتها و بعملها المنزلي، و لتأمين التوازن مع عملها

المنزلي لابد من تغيير نظام ممارسة العمل في القطاع العام و القطاع الخاص أيضا فلقد لاحظنا من خلال بحثنا هذا أن أغلبية الزوجات العاملات يرغبن في تعديل عدد ساعات العمل التخفيض من عدد الساعات.

أيضا من الضروري أن تتكفل المؤسسات و الإدارات التي تعمل فيها النساء بتأمين وسائل النقل لهؤلاء العاملات من مقر سكناهن إلى مقر عملهن حتى تتخلص هؤلاء النساء من ازدحام وسائل النقل و تضمن عدم تأخرهن في الوصول إلى مكان العمل.

هذه بعض من مقومات الرعاية الاجتماعية للزوجات العاملات، و التي يمكن أن تخلق وضعا نفسيا و مهنيا جيدا يعدل السلوك الشخصي و المهني لديهن، إذا ما أخذت بعين الاعتبار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية :

I. الكتب

1. ابتسام القزام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984.
2. أبو النيل محمود السيد -علم النفس الاجتماعي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت،1985 .
3. أحمد زردومي وآخرون،علم إجتماع من التغربي إلى التأمل،الجزائر،دار المعرفة،ب ط ،1998..
4. الاخرس محمد صفوح، تركيب العائلة العربية، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، ط2، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1981.
5. برغوث الطيب – الأسرة المسلمة على طريق النهضة الحضارية، دار قرطبة، ط1،الجزائر،2004.
6. بيومي محمد أحمد، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.
7. تاج عطاء الله، المرأة العاملة في التشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية دراسة مقارنة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية
8. جمال الدين عطية ،نحو تفعيل مقاصد الشريعة ،دار التنوير ،الجزائر 2004 .
9. حطب زهير، تطور بني الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة، ط1، معهد الانماء العربي، بيروت ، 1976.
10. خولي سناء، الأسرة و الحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002.

11. رشوان أحمد، حسين عبد الحميد، علم إجتماع المرأة ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

12. زيدان عبد الباقي،قواعد البحث الاجتماعي،القاهرة: مطبعة السعادة،ب ط،1974.

13. سعد عبد العزيز، الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري، ط2، دار البحث قسنطينة، الجزائر، 1988.

14. السنوسي رمضان و الدوسي عبد السلام، دور المرأة العربية في التنمية، ط1، دار الكتب الوطنية، 2009.

15. شكري عليا و آخرون، المرأة في الريف و الحضر، دراسة لحياتها في العمل و الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

16. شكري علياء ،الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية 1992 .

17. شلق علي و آخرون، المرأة و دورة في حركة الوحدة العربية، مذكرة الوحدة العربية، بيروت، 1982.

18. عبد الفتاح كاميليا ابراهيم، سيكولوجية المرأة العاملة، دار الثقافة العربية للطباعة، القاهرة، 1972.

19. عثمان فاطمة محمد علي، القيادية النسائية في عالم متغير، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، البيطاس سنتر للنشر و التوزيع، الإسكندرية، بدون سنة، .

20. عدلي ابو طاحون ، حقوق المرأة ، دراسات دينية وسوسيولوجية ، ، المكتبة الجامعية ، 2000 .

21. عمار بوحوش ومحمد الذنيبات ،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،ب ط،1995.

22. غنيم رشاد و آخرون ، علم الاجتماع العائلي، ط2، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع و الطباعة، مصر، 2008.
23. فهمي محمد سيد، المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، ط1، دار الوفاء للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2007.
24. فوزي عبد الله العكش ، البحث العلمي والإجرائي والمناهج ،نقلا عن عمار بوحوش ،القاهرة : دار المعارف ،ب ط، بدون سنة .
25. مج من الباحثين - التفكك الأسري، الأسباب والحلول، كتاب الأمة"التفكك الأسري " العدد85 ، 2001 وزارة الشؤون الإسلامية -الدوحة.
26. محمد الجواهري ، الانثروبولوجيا ، أسس نظرية عملية ، القاهرة ، دار المعارف ، ، 1982 .
27. محمد شفيق ، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث ، مصر،ب ط ،2006.
28. محمد شفيق ،البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،ب ط،1985.
29. محمد عثمان الخشب، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية،الجزائر،دار الرحاب للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة، ب ط .
30. محمد علي محمد ، علم اجتماع والمنهج العلمي ، ط2 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، سنة1981 .
31. محمود السيد ،علم النفس الاجتماعي ،الجزء الأول ،دار النهضة العربية 1985
32. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، تر: بوزيد صحراوي وآخرون ،دار القصبة للنشر،الجزائر،ب ط،2006.

33. نور عصام ، دور المرأة في تنمية المجتمع، جامعة الزقازيق، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

II. **الأطروحات**

1. عياشي صباح ،اختيار مقاييس تكافؤ القرينين والتغير الاجتماعي والثقافي ،رسالة ماجستير في علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ، 1994.

III. **المجلات و الدوريات**

2. الأخضر ضرباني، المرأة الجزائرية في تدعيم الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية، العدد 116، 1983 .

3. بلميهوب كلثوم ،الاستقرار الزواجي. دراسة في علم النفس سلسلة دراسات،منشورات الحبر، 2006.

4. تماضر زهور حسون ، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، مجلة الأمن و الحياة، العدد، 144.

5. سعد العبيدي، النبأ، العدد 53 شوال 1421 كانون الثاني2001

6. عوفي مصطفى، خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري قسنطينة، 2003.

7. قيرة اسماعيل و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

8. المدني توفيق، اتجاهات المغرب العربي بين الأحياء و التأجيل ، دراسة تاريخية سياسية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

VI. المواقع الانترنت

1. الشيرازي كامل ، تباينات مقلقة لظاهرة البطالة في الجزائر ، 2008، على الرابط التالي : www.elaph.com

المراجع باللغة العربية

1. –KACHA.N.L(1979).**La Situation et les Aspirations de la Femme Algérienne**. paris, thèse de 3eme cycle

الملاحق

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم اجتماع تربوي

في إطار الإعداد لدارسة ميدانية لنيل

شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي ومن خلال بحثنا المرسوم بالعنوان عمل المرأة وتأثيره على الاستقرار الأسري.

نتشرف بان نضع بين يديك هذا الاستبيان.

لذا نرجو منك التكرم بالإطلاع والإجابة على الأسئلة بوضع علامة x في المربع الذي يتناسب مع إجابتك لأنها ستكون مفيدة في بحثنا ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

من إعداد الطالبة :

حميدات مديحة

تحت إشراف الأستاذ:

عزوز محمد

.

السنة الجامعة :2015-2016

الاستبيان

البيانات الشخصية :

1- السن أقل من 25 سنة..... من 26 إلى 25 سنة..... أكبر من 36 سنة.....

2- الخبرة: اقل من 5 سنوات.... من 6 سنوات إلى 15 سنوات..... أكثر من 15 سنة....

3- عدد الأولاد: لا يوجد..... واحد..... أكثر من واحد.....

4- مكان العمل: قريب..... بعيد.....

5- السكن: مع الأهل..... مسكن خاص .....

6- الوظيفة تدريس..... إدارة..... أخرى.....

الفرضية الأولى: يوجد أثر لعمل المرأة على رعايتها للأبناء وتنشئتهم الاجتماعية .

تتضمن العبارات الآتية:

7- هل عملك بسيط لا يحتاج منك الوقت الكثير؟ نعم ..... لا.....

8- هل عملك يجعلك تضعي أبنائك في دار الحضانة ؟ نعم ..... لا .....

9- هل تأخذين أولادك معك في مكان العمل؟ نعم..... لا.....

10- هل تساعدين الأبناء في انجاز واجباتهم المدرسية؟ نعم..... لا .....

11- هل ترغبين في أخذ عطلة من اجل رعاية الأبناء؟ نعم ..... لا.....

12- هل يساعدك زوجك في رعاية الأبناء ؟ نعم ..... لا .....

13- هل تربية الأبناء مشكلة في هذا الوقت الحاضر؟ نعم..... لا.....

14- هل تقومين بالتعزيز المادي في إرضاء أبنائك؟ نعم..... لا..... أحيانا.....

الفرضية الثانية: متأثر عمل المرأة على إنجازها للمهام بالمنزل:

تتضمن العبارات الآتية:

15- هل تجدين الوقت الكافي في ترتيب البيت ؟ نعم ..... لا.....

16- هل عطلة نهاية الأسبوع تكون لكي أو للبيت؟ نعم ..... لا.....

17- هل تستطعين تلبية حاجات زوجك والأولاد بصورة مرضية لهم؟ نعم..... لا .....

18- هل لديك وقت لترفيه عن نفسك ؟ نعم ..... لا .....

19- هل تجدين إحراج في طلب أكلة سريعة؟ نعم ..... لا.....